

الفرق بين المعرفة والعلم ان العلم اختصاص بالربا
والمعرفة بالباطن ولهذا قيل العلم يتعدى الى مقعد
بخلاف المعرفة والعرفه يطبق على الله تعالى بخلاف العلم
تعالى عز وجل ولا يقال علم الله تعالى

٢٢ رساله اي در علم بيان

در آيه الحمد لله



ساده الاصول

ملاعليالحاجاترجم

بازرسی شد
٢٧ - ٢٨

بالحمد لله رب العالمين
فان معناه في التحقيق فقدان
يا علم رب العالمين
وربكم عليم خفي لا يدرى
زيادة المعرفه ونيانقصان
هو حق

بسم الله الرحمن الرحيم

الاخذ وعلم من
الطابع
وضع اصل
و فتح باب جنان
وارد كجها خلال
فقد جنى
فقد اسم من بيده
و قلب كل من من

٢٥

اما



| | |
|----------------|--------------------------------------|
| شماره ثبت کتاب | ٨١٢٢ |
| موضوع | شماره ثبت ٨٠٧٠ |
| مؤلف | مجله مجری اسلام در علم و ادب و تاریخ |
| کتابخانه | کتابخانه مجلس شورای ملی |

بازرسی شد
١٣٨٣

نسخه شماره ثبت شده
٨٠٧٠

المقدمة الرابعة في البحث عن احوال سند الخبر وكيفية تحمله
 واداب نقله **اعلم** ان الخبر اذا اطلق المراد منه خبر المعصوم حقيقته و
 اطلاقه على غيره مجاز ويراد فيه الاثر واللال على معنى الحديث منه
 وطريق الرواية الى المعصوم سنده وان كان الخبر ون في كل طبقة جماعة
 تمنع تواطعهم على الكذب فتواتر وهو قطعي والا فاحاد وهي طعن وجن
 الاحاد ان نقله في كل طبقة ما يزيد منه ثلثه رواية فسيقبط وان كان
 في احد طبقاته واحد فغريب ومع العلم باحاد السلسلة كلها فسنجد
 ومع سقوط واحد منها او من وسطها فنقطع او اكثر فنقفل او من احد
 طرفيها فنعلق وان سقطت باساقين سل وان كان المروي ان تكر
 فيه لقطعة من فتن عن وجه السطوي فيه ذكر المعصوم فضم وكما قص
 فيه السلسلة فعال وما اشتمل على امر خاص او وصفه مع اشراك السلسلة
 بغيرها فسلسل وكما خالف المشهور فشا **ثم اعلم** ان احاد السلسلة
 ان كانوا من الامامية الثابتة عدلتهم فدايمهم صحيحة وان لم يبلغ المدح
 جد التعديل فحسنه وان كان فهم من لا يذكر مدح ولا ذم فقديم
 وان كانوا غير اماميين كلا او بعضا مع الاخبار عنهم بانهم ممن لا يقدم
 على الكذب فوثق وما عداها فضعيف الا ان يعتقد بعمل اكثر من ضعف
 بالمقبول وقد يطلق الضعيف على الموثق والقوي والمرسل والمثقل
 على جرح او تعليق او انقطاع **ثم اعلم** انه الحق اصحابنا خبر من لم
 يبسل الا عن ثقة بالصحيح وقد اشدنا الى ذلك آثقا ومنع بعض
 من العمل باخبار الاحاد وقد سبق الكلام فيه **وهنا فائدة**
 نادرة

هي انه الاولى قد سطر الاستنباه على بعض في كلام الشيخ في التهذيب لورده في
 مواقع اخبار الاحاد وايضا به العمل بها اخرى والشيخ نظره فيها بانها
 اذا اعتضدت بالقرينة اوجب بها العمل والآ فان خالفت المشهور او
 اتحدت فردها وجعلها من الشوارد والا حاد ويعلم ذلك من وقف على
 كتابي التهذيب **ولا سبيل** **ثم اعلم** ان الذي يصح في النظر هناك مرجع
 الخبر ينقسم الى صحيح وضعيف فالحق يلحق بالصحيح والموثق بالضعيف
 لان الحق رواية متصوفون بالمدح الذي يقاوم التعديل كما وقفنا من
 جملة ذلك مثلاً على مدح لابراهيم بن هاشم اي علي بن ابراهيم صاحب التفسير
 المشهور والروايات المتكثرة فانهم قالوا في حقه انه اقول من نشر حديث
 الكوفيين بقم وذكروا انه لقي الرضا ع وانه من رجال يونس بن
 عبد الرحمن وانه روى كثيرا ونقلوا بيعا في الوسط مثل ذلك في
 غيره كثير واما الموثق فالوصف الذي اوجب الله معه التثنية ثابت
 فيه فلا يعقد به دسسا **ثم اعلم** ان اصحابنا جوزوا العمل بالضعفان
 في الستة لاخبار وردت يعلم الترخص منها حسب ما اقتضاه
 كمثل ما رواه الشيخ محمد بن يعقوب الكليني في الكافي عن علي بن ابراهيم عن
 ابيه عن ابن ابي عمير عن هاشم بن صالح عن ابي عبد الله ع انه قال من
 سمع شيئا من الثواب على شيء فصنع له كان له اجره وان لم يكن على
 ما بلغه ونقل مثل ذلك رواية اخرى سندها متصل الى محمد بن
 مروان عن ابي ابراهيم قال سمعته يقول من بلغه ثواب من الله على
 عمل فعل ذلك العمل التماس ذلك الثواب اوتيه وان لم يكن الحد
 مما بلغه ونقل الشيخ محمد بن بابويه في كتاب ثواب الاعمال سنده

سببه

المستصل الى صفوان عن الصادق عم قال من بلغه من الثواب على شيء من الخير
فعله كان له اجر ذلك وان كان رسول الله لم يقله ونقل العام مثل ذلك ايضا
في كتبهم وهذه الاخبار كانت هي الموجبة لعدم البحث من مشايخنا سائدا
الاخبار الواردة في السنن ولا شك انهم على ذلك لاسلامتهم لهم من الابرار من
ان ايجاب احد الاحكام الخمسة واقع في ذلك وهو غير جائز وقد تفصوا
عن ذلك بان المستند في مثل هذا المقام الروايات الموجبة للتخصيص كما ذكر
لا عين الضعيف الواردة في هذا المعنى وتقضي بعض ان المراد بذلك ما ثبت
اصلا الحكم فيه بطريق موجب لجوار العمل به ولو ردد غير الصفات شيء قريب
فيه نوع من الثواب وللعامل العمل بذلك فلا يكون مما ثبت به حكم من الاحكام
التي لا تخفى بعد هذا التفتي لما قلته منطوق الاخبار لا لها صيغة في اني النقل
نفسه وتقضي بعض ايضا بان نفي اثبات الاحكام بالافاد في الصفات غير
جائز مني تقويةها للعامل اذا انضمت الى غير ذلك من الصحاح والاحسان ومعنى
كانت صالحة للتقوية قد يمكن الجمع بين ذلك وبين مدلول الاخبار الواردة في
مقوية للعمل لما ثبتته في الحكم ولا تخفى بعد هذا ايضا لاجل لوجه بالتحخيص
لوطائيف الاعمال دون غير ذلك من مطلق الاحكام وفي ذلك مشاهد ولا يخفى ان
ان الحان في مثل ذلك مشكل على المكلف لانه حال ورود الخبر الضعيف بالعلم
او اذا امتثل كان على خوف من ادق له بدعة في سنن النبي صلى الله عليه وسلم فيكون المبدل
في ذلك الى ان تركها اولى من العمل بها ويمكن البحث في ايجاب تركها اذا
عرفت ذلك فاعلم ان التوجيه في مثل هذا المقام بعد تسليم تسوية العمل وان
لم يكن المقصود الاصل فالعبارة في ذلك الى موضع الفاظ المير والاختلاف في الالفاظ
الى احاد سلسلة الرواية من المعدلين والضعفاء ولا حرجية ان الاشتباه الناشئ
في معومات الخطاب اكثر مما يقع في احوال الرواة وان الاختلاف الواقع بين
الفقهاء هو في ذلك المضمون فقول المعصوم المعامل بمقتضى ما بلغه من الثواب

المراد منه

له ذلك وان لم يكن غير ما فهم مما بلغه فذلك مما يقع من الاشتباه في المشتبهات والجلالات
والمتميزات ذات الى غير ذلك مما نحن ان يتناول من العمومات وشبهها وكذا من
التفاوت في الاعراب كما ورد عن سمع قوله من الجاهل من الايمان فواللهي ص
في المنام فساله عن ذلك فانكره والحال انه ذكر في مقصورة لا محذورة فلما
ورد ذلك على الراوي تلامها بالقصر فانكره الراوي ذلك وقال انما اخترت
بها محذورة وبحق الحار الرسول اليها ثم انه راى الرسول بعد ذلك فساله عنها
بالمدة فافقره على ذلك والحال ان الامر يتفاوت الى هذا المقدار وشبهه
ومعنى صحيح الحمل على هذا الوجه حصلت السلامة من الايرادات وتعين حل
الرواية على الصحيح دون غير ذلك ولست ادرى لاي وجه اخص صاحب الرواية
المذكورة فيها ورد عن الثواب على العمل بالمستحب دون المفروض بل في
ذلك ما شاعرا لانه مطلق لا دلالة فيه على التخصيص وما ذكرناه من الحكم فاعلم
وان الله اعلم ولا بد من ذكر التوفيق بين قصد المكلف للثواب في العمل وبين
من نهى عنه وذكر الوجه ياتي في باب خالص البنية ان شاء الله تعالى
ثم اعلم ان الخبر المشتمل على عملة خفية هو المعلن وان اختلفت احوال
الراوي او نقل مختلفي الاسناد او المتن بواحد فندرج او نقد
شيخة باياد لقب لم يشهر فيه او اوجه السماع من لم يسمع منه
فمدلس وضع تبديل رواية السند فمقلوب وكذا ان كان
للمرواج او الكساد وضع التصحيح بالمتن او السند فضعف والمتفق
ما وافق فيه اسم الراوي غيره وكذا اسم ابيه ويقال له
المقتزن ايضا والمؤلف ما توافق فيه كتابة اللفظ ويقال له
المختلف وان توافق واختلف الابواب فمتشابه مع موافقه المروي
عنه سنا واخذنا عن الشيخ فرواية الاقران فان تقدمت في احدها
فرواية لا كما بر عن الاصح **ثم اعلم** ان الالفاظ المعدلة لقوله ثقة

في الحسان والحقائق

غير حجه وتروى عن ذلك ما افاد المدح دون التعديل كقولهم زاهد صدوق
شكور مستقيم ولعل الحاق ذلك بمنزلة الاول لا يبعد وكذلك ذكرنا
ضابط حافظ واما الفاظ المدح كقولهم ضعيف مضطرب غالي مرتفع
القول منهم شكا قط لیس بشئ كذوب وضاع واما مثل قولهم يعتمد
المرايسل ولا يابى يسوا عن اخذ ويرى عن الضعفا ويعرف حد
وينكر وليس ينقي الحديث والاقرب انها ليست بمدح للراوى
اذا المرجع في ذلك الى اوصاف خارجة ومطروح النظر في الرواية
وطريقها فان خالطها شئ من تلك الاوصاف فالكلام هناك والمعتبر
من حالتي الجرح والتعديل اذا كان الراوى متصف بها بعد الآخر
ففي الرواية ما علم اداها حالة التعديل ثم اعلم ان الذى ينبغي من
الادب في كتابة الفقه والحديث الاصلاح دون الادماج واعراب
ما خفي وجهه والصلوة بعد ذكر المعصوم ومتى حول السند كتب اصله
بينهما كالحا وان يفصل بين الحديثين بدائرة ان ضرب على الغلط
بضرب ظاهر دون حرف الزا وشبهه وغير ذلك من ادب الكتاب
يباعها كما ذكروها ثم اعلم ان كثيرا من رطائنا المحقة راجعة
الى اثنتي عشرة وهم يدعونهم الى النبوة وقد جمعوا في ذلك
كتبا متكررة من اصحابنا من عاصر الائمة ثم حتى انها بلغت اربعمائة اصل
وقد اتى المتأخرون فضبطوا اكثرها من المهم في كليات وضبطوها
في اصول جامع كتاب الكافي فانه جمعه في عشر بن سبعة عشر بن يعقوب
الكليبي رحمه الله وكتباي الشيخ الى جعفر التهذيب والاستبصار وفصل كتب
الشيخ الصدوق بن بابويه وهو من تلاميذ الفقيه ومدرسة العلم والامالى
والخصال والمجالس ويعين اخبار الرضا وعنه يدور ثواب اللهاج
الى غيره

التي غير ذلك فسهل الله بذلك على الطالبين السائل لسنه سيد المرسلين
وايناه المعصومين وهذا فائدة لا بد من ذكرها استخرج الفهم
القاصر واستنبطها الفكر الفار وهي نافعة في الاسماء المشتركة في
السند اعلم ان اذا كان الرواية فيها رجل مشترك فان كان
ما به الاشتراك من المعدلين فلا كلام في قبول الرواية وان كان
من الضعفا فلا كلام في طرحها اما اذا كان احدهما مجروحا والاخر
معدلا فينبغي ان ينسب هذا الى وجه يحصلها بصحح الرواية وهي
ان المشتركين ان كان مخالف العصر ويعلم من حال الراوى عن
احدهما انه لم يكن في زمن الآخر بان يكون عقدا عليه او متافرا
عنه فمنه يتعين التمييز عما به الاشتراك وهذا الوجه ركا
اكثر اصحابنا رحمهم الله

والنقص في معنى الرزق ما ذكره الامام الخليل وهو ان الرزق اقبح مضمون وهو
الغذاء وانه قوام البنية دون غيره والاشارة بنوارته وامر دابة
في الارض الاعلى اندرزقها ومقصود وهو ما قسم الله في الاموال فحفظ
تاما لكه وشرب ويلبس كل واحد بعدا رفقته وقت موته قال النبي
لله الرزق مقصود مفرغ ليس تقوى نفق يرايد ولا في غيره فانما يقصده
وعلمك هو ما يملك كل واحد من الاموال على ما قدره الله والاشارة لكونه
وانفقوا ما رزقوا وموعود وهو ما قد اكتمل للعبد ليشط التقوى
من غير كمال الله ثم يتيق الله يجعل له خيرا ويرزقه من حيث لا يحتسب
منشرح كتاب

و تعذيب عبد المكلف قبح اصلها في ان الله لم يهل يعذب غير المكلف
 ام لا فذهب الحشوية الى ان الله لم يعذب اطفال الكفار وورده المص
 بان تعذيب غير المكلف قبح عقلا فلا يعذر من الله ثم واحتجت الحشوية
 بوجود الاول قوله لم حكايه عن نوح م ولا يلدوا الا فاجرا كفارا
 والفاجر والكفار يعذبهما الله ثم والمحم اجاب عنه بقوله كلام نوح م
 مجاز فانه سماه فاجرا كفارا تسمية الشئ باسم ما يؤل اليه الثاني ان
 اطفال الكفار تستخدم واخذوه عقوبة والمحم اجاب عنه بقوله الحمد
 ليست عقوبة للطفل بل اصلا حاله كالنفس والحكمة الثالث ان فعل
 الطفل حكم ابيه لانه منع من الدفن والتوارث والتردد والطلاق عليه
 كما به فيعذبه الله كما به والمحم اجاب عنه بقوله والتبعية في بعض
 الاحكام جارية ولا يلزم منه التبعية في سائر الاحكام كالتعذيب
 والله شرح بحريد

سنريهم آياتنا في الآفاق في انفسهم الآية حدای معالی برده
 در عالم امرید است در نفس انسان آفریدن است

عشق کردی بوح قبل فرشته دیو آسمان
عفت سینه زبانه زبانه الهام و سوزن سر
سرج زمین خورشید ماه ستاره بهشت
چشم دکنه چرخ مغز عقل علی دل
دو نوح کویه دریا حو آب درختان کیهان
معدن استخوان شکم در خون بهشت درگ
اسب باران روز شب بستان زمستان
سپید شمع اشک شاد شمع گرمی سردی
بانگ بهار
ظنک



كتب الشيخ ابو سعيد الى اخيه الشيخ الرئيس الى كل من
 وياك ان يعتمد على بياض العقلية فان اول البديهة
 الشكل الاول وفسد وولان نبوت النتيجة تتوقف على
 كلية كبرى ولا يصح كبره على فني يكون الا كبره صادقا
 على الاصول لان الاصول من جملة افراد الكلية الا كبره اجالا
 و منقصور من النتيجة ثبوت تفصيل لا ملام

الشيخ الرئيس
 الى كل من
 وياك ان يعتمد
 على بياض العقلية

السلام
 در فضائل كرام آدم عليه السلام
 من در نظر كلام ايراني
 الجلس في المجد من بعد الفجر
 طلوع الشمس لا اشتغال بذكر الله
 اسرع في تيسير الرزق من الضربة
 في افطار الارض

انا فضلا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتقد بالازلية والدواع المتوخة بالجلال

والاكرام المتفضل بسوانج الانعام المتقد

عن مشابهة الاعراض والاجسام وصلى الله

على سيد الانام محمد المصطفى وعترته الامجاد

الكرام صلوة تتعاقب عليهم مدة الليالي و

الايام وبعد هذا الكتاب مبادئ الوصول

وغير ما لا يكون مقصودا بالافعال

الى علم الاصول قد اشتمل على اصول الفقه

عليه في ذلك

على ما لا بد منه واصتوى على ما لا يستغنى عنه نرجوا

بوضعه التقرب الى الله تعالى وهو جناب

نعم الوكيل وربنته على فصول الفضل

في اللغة ما فيه جواهر اللفظ في الكلام

في اللغات وفيه جواهر اللفظ في الكلام

كلمة ذهب جماعة الى ان اللغات توفيقية

الانسان

لقوله تعالى علم آدم الاسماء كلها وقوله تعالى و

والتحصيل في الاسع هذا ليس له وجه لان مصطلح النحاة

اختلف الستكم والمراد به اللغات وذهب

ابوهاشع الى انها اصطلاحية لقوله نعم وما

ارسلنا من رسول الا بلسان قوم ولا يجب

ان يكون الكل معنى لفظ والآن عدم تنافي

الالفاظ بل الواجب وضع اللفظ لما يكثر الحاجة

اللفظية رتبة الحكم ورتبة العبرة فان نفس اللفظية ليس بها

الى التعبير عنه والعلم باللفظ واجب لوجوب

معرفة الشرع المتوقف عليهما والكلام عند

المعتزلة هو المنتظم من الحروف المسماة

المختصة المتواضع عليها اذا صدرت عن قار
مختار واحد ويطلق على الجملة المفيدة البحث

الثاني في تنقيح اللفظ وهو من وجوه الادراك

ان اللفظ ان دل على الزمان المعين بصيغته

فهي الفعل والافعال اسم ان استقل بال دلالة

والا فالحرف الثاني اللفظ اما مفرد او مركب

فالاول ما لا يدل جزئيا لفظه على جزء معناه حين

هو جزؤه والثاني ما يدل الثالث اللفظ والمعنى

ان اتخذ فان منع نفس تصور المعنى من الشك

فيه فهو العلم والمضمر والافعال متوالي ان

تساوت افراده فيه والمشكك ان اختلفت

كالوجود

وان

وان تكثر اللفظ والمعنى في الالفاظ المتباينة

وان تكثر اللفظ خاصة فهي المترادفة وان

تكثر المعنى خاصة فان كان قد وضع اولاً ثم

استعمل في الثاني فهو المراد ان نقل للنسبة

وان نقل للنسبة فهو المنقول الاصطلاحي

او الوفي او الشرعي ان غلب المنقول اليه الا

فهو حقيقة بالنسبة الى الاول ومجاز بالنسبة

الى الثاني وان وضع لهما معاً فهو مشتركة بالنسبة

اليهما معاً والمجل الى كل واحد منهما الرابع

اللفظ المفيد ان لم يحتمل غير ما فهم منه فهو النقص

وان احتمل فان تساوى فالجمل والا فالركع

للمعنى
ما صدر عن الفاعل
ما صدر عن المفعول

كقولهم
ما صدر عن الفاعل
ما صدر عن المفعول

للمعنى
ما صدر عن الفاعل
ما صدر عن المفعول

ظاهر المرجوح ما قول والمشارك بين النص
 والظاهر هو المحكم وبين الجمل والماد المتشابه
 الخامس الاسم ان دل على الذات فهو العين و
 الا فهو المشتق ولا بد في الاشتقاق من اتحاد
 المعنيين اللغويين وتناسب في المعنى ولا يشترط بقا
 المعنى في صدقه البحث الثالث في المشترك في
 قوع الى امتناعه وهو خطأ لا مكانه في الحكمة
 ووجوده في اللغة نفع هو على خلاف الاصل
 الا لما حصل التفاهم حال التخاطب من دون
 القرينة ولما استغيد من التسميات شئ اصلا
 ويعلم الاشتراك بنص اهل اللغة وعلامات
 كالاتي
 ١- كالاتي
 ٢- كالاتي
 ٣- كالاتي
 ٤- كالاتي
 ٥- كالاتي
 ٦- كالاتي
 ٧- كالاتي
 ٨- كالاتي
 ٩- كالاتي
 ١٠- كالاتي
 ١١- كالاتي
 ١٢- كالاتي
 ١٣- كالاتي
 ١٤- كالاتي
 ١٥- كالاتي
 ١٦- كالاتي
 ١٧- كالاتي
 ١٨- كالاتي
 ١٩- كالاتي
 ٢٠- كالاتي
 ٢١- كالاتي
 ٢٢- كالاتي
 ٢٣- كالاتي
 ٢٤- كالاتي
 ٢٥- كالاتي
 ٢٦- كالاتي
 ٢٧- كالاتي
 ٢٨- كالاتي
 ٢٩- كالاتي
 ٣٠- كالاتي
 ٣١- كالاتي
 ٣٢- كالاتي
 ٣٣- كالاتي
 ٣٤- كالاتي
 ٣٥- كالاتي
 ٣٦- كالاتي
 ٣٧- كالاتي
 ٣٨- كالاتي
 ٣٩- كالاتي
 ٤٠- كالاتي
 ٤١- كالاتي
 ٤٢- كالاتي
 ٤٣- كالاتي
 ٤٤- كالاتي
 ٤٥- كالاتي
 ٤٦- كالاتي
 ٤٧- كالاتي
 ٤٨- كالاتي
 ٤٩- كالاتي
 ٥٠- كالاتي
 ٥١- كالاتي
 ٥٢- كالاتي
 ٥٣- كالاتي
 ٥٤- كالاتي
 ٥٥- كالاتي
 ٥٦- كالاتي
 ٥٧- كالاتي
 ٥٨- كالاتي
 ٥٩- كالاتي
 ٦٠- كالاتي
 ٦١- كالاتي
 ٦٢- كالاتي
 ٦٣- كالاتي
 ٦٤- كالاتي
 ٦٥- كالاتي
 ٦٦- كالاتي
 ٦٧- كالاتي
 ٦٨- كالاتي
 ٦٩- كالاتي
 ٧٠- كالاتي
 ٧١- كالاتي
 ٧٢- كالاتي
 ٧٣- كالاتي
 ٧٤- كالاتي
 ٧٥- كالاتي
 ٧٦- كالاتي
 ٧٧- كالاتي
 ٧٨- كالاتي
 ٧٩- كالاتي
 ٨٠- كالاتي
 ٨١- كالاتي
 ٨٢- كالاتي
 ٨٣- كالاتي
 ٨٤- كالاتي
 ٨٥- كالاتي
 ٨٦- كالاتي
 ٨٧- كالاتي
 ٨٨- كالاتي
 ٨٩- كالاتي
 ٩٠- كالاتي
 ٩١- كالاتي
 ٩٢- كالاتي
 ٩٣- كالاتي
 ٩٤- كالاتي
 ٩٥- كالاتي
 ٩٦- كالاتي
 ٩٧- كالاتي
 ٩٨- كالاتي
 ٩٩- كالاتي
 ١٠٠- كالاتي

الحقيقه في كلا المعنيين والاقرب انه لا يكون
 استعمال اللفظ المشترك في كلا المعنيين الاعلى
 سبيل الجواز لانه غير موضوع للجموع من حيث هو
 مجموع البحث الرابع في الحقيقه الجاز الحقيقه
 استعمال اللفظ فيما وضع له في الاصطلاح الذي
 وقع التخاطب به والجواز استعماله في غير ما وضع
 له في اصل تلك المواضع للعلاقة والحقيقه كونه
 وشرعيه وعرفيه والحق ان الشرعيه مجاز لغوي
 والآخر في القرآن عن كونه عربيا واعيان النقل
 على خلاف الاصل والاصل ما حصل التفاهم حاله
 التخاطب قبل البحث عن التعيين والتوقف
 ان كان لك الان لم تكن عربيه لان
 ما يكون القرآن عربيا ويطمان النكاح دليل
 فساد المصدق وانما الملامه تلجوه ذلك لانها
 في القرآن ما ذكره واما من قال فلو لم يكن كذلك
 لكان له قرانا عربيا وغيره

الحقيقه في كلا المعنيين والاقرب انه لا يكون
 استعمال اللفظ المشترك في كلا المعنيين الاعلى
 سبيل الجواز لانه غير موضوع للجموع من حيث هو
 مجموع البحث الرابع في الحقيقه الجاز الحقيقه
 استعمال اللفظ فيما وضع له في الاصطلاح الذي
 وقع التخاطب به والجواز استعماله في غير ما وضع
 له في اصل تلك المواضع للعلاقة والحقيقه كونه
 وشرعيه وعرفيه والحق ان الشرعيه مجاز لغوي
 والآخر في القرآن عن كونه عربيا واعيان النقل
 على خلاف الاصل والاصل ما حصل التفاهم حاله
 التخاطب قبل البحث عن التعيين والتوقف
 ان كان لك الان لم تكن عربيه لان
 ما يكون القرآن عربيا ويطمان النكاح دليل
 فساد المصدق وانما الملامه تلجوه ذلك لانها
 في القرآن ما ذكره واما من قال فلو لم يكن كذلك
 لكان له قرانا عربيا وغيره

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان اللفظ لا يدل على معنى واحد بل على عدة معاني
 والوجه الثالث في بيان ان اللفظ لا يدل على معنى واحد بل على عدة معاني

على الوجه الاول ونسبه والوضع الثاني فيكون
 مرجحا بالنسبة الى ما يتوقف على الاول خاصة
 وكذلك الجواز على خلاف الاصل فيجب الحمل على
 الحقيقة ما يدل دليل على عدم ارادتها لان الوضع
 انما وضع اللفظ ليكتفي به في الدلالة على ما وضعه
 له وانما يتبع ذلك بارادة المعنى الموضوع له اللفظ
 عند التجرد عن المعارض ولان الجواز لو ساوى
 الحقيقة لما حصل التفاهيم عند المخاطبة كما قلنا
 اولاً واعلم ان الجواز واقع في القرآن والسنة
 وهو قد يكون بالزيادة وبالنقصان وبالنقل
 ويعلم كون اللفظ حقيقة وجاز بالنص من

اهل

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان اللفظ لا يدل على معنى واحد بل على عدة معاني
 والوجه الثالث في بيان ان اللفظ لا يدل على معنى واحد بل على عدة معاني

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان اللفظ لا يدل على معنى واحد بل على عدة معاني
 والوجه الثالث في بيان ان اللفظ لا يدل على معنى واحد بل على عدة معاني

اهل اللغة وعبارة المعنى الى الذين في الحقيقة
 واستغنايه عن القرينة فيها وبضد ذلك في
 الجواز وتعلقه بما يستحيل تعلقه عليه وقد كثرت
 استعمال الجواز في نقل الحقيقة فيصير الحقيقة مجازاً
 عرفياً والجواز حقيقة عرفية فيحمل على صدها بالقرينة
 من المعارض في تعارض احوال الالفاظ النقل
 اول من الاشتراك لاحاد المعنى في النقل انما يحصل
 الفهم وانما بخلاف المشترك والجواز اول من الاشتراك
 لان اللفظ ان تجرد عن القرينة حمل على الحقيقة والآ
 فعلى الجواز والاضمار اول من الاشتراك لان محتم
 مشرطة بالعلم بتعيينه بخلاف المشترك والتفصيل
 في ذلك فثبت ان اللفظ لا يدل على معنى واحد بل على عدة معاني

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان اللفظ لا يدل على معنى واحد بل على عدة معاني
 والوجه الثالث في بيان ان اللفظ لا يدل على معنى واحد بل على عدة معاني

لم يعمد اليه في هذه المسألة
فيكون هو الذي يوجب الكذب
فيكون هو الذي يوجب الكذب

وان كان شككته رجوحا فهو المذكور وان تساويا
فباح وحلال وطلق قالوا حكم هذه الخمسة
لا غير الثاني الحكم قد يكون صحيحا وهو في العبادات
مدافق الشريعة وفي العقود ما ترتب عليه اثره
وقد يكون فاسدا وهو ما يقابلها ويطلق عليه
الباطل **الثالث** الاخر في العبادات ما سقط الامر
والاداء ففعل في وقت والاعادة ما فعل ثانيا
لوقوع خلل في الاول والقضا فعل الفأيت في غير
وقته المجدود **الرابع** الحكم باحسن والقيح قد
يكون ضروريا كحسن الصدق النافع وقيح الكذب
الضار ونظرا كحسن الصدق الضار وقيح الكذب

النافع

فيكون هو الذي يوجب الكذب
فيكون هو الذي يوجب الكذب
فيكون هو الذي يوجب الكذب

فيكون هو الذي يوجب الكذب
فيكون هو الذي يوجب الكذب
فيكون هو الذي يوجب الكذب

فيكون هو الذي يوجب الكذب
فيكون هو الذي يوجب الكذب
فيكون هو الذي يوجب الكذب

النافع وسبعين كمن صرح بمغان وقيح صريح
العبد لا ينعى بالضرورة حسن الصدق وقيح
الكذب مع تساويها في النافع وللغرض بين الصافي
والكاذب في مدعى النبوة والوثوق بوعده ومن

جعل ذلك شرعا البطل هذه الاصل ولزمه
بطلان الشريعة **الحامس** شكر المنع واجب
عقلا والضرورة قاضية به خلافا لاشاعة
قبل ورود الشرع على الاباحة لانها نافعة خالية
من امارات المفسدة ولا ضرر على المالك تثنائها
فكانت بخاصة **العصر الثالث** في الاوامر

والنواهي وفيه مباحث **الاول** اللفظ الدال على

في النواهي وفيه مباحث
الاول اللفظ الدال على
في النواهي وفيه مباحث

الطلب الفعل على جهة الاستعلاء وهو حقيقة في القول
مجاز في الفعل والالزح الاشتراك والطلب هو
ارادة المأمور به والامراة للصيغة الدالة على
الترجيح للنفس الترجيح لانها قالوا الامر من الضرب
الضرب ودلالة الصيغة على الطلب لا يتوقف
على الارادة لانها موضوعة لغيرها من الالفاظ
فلا يقال لما ليس في ان صيغة الفعل للوجوب لقوله
ما منعك ان لا تتعدا اذنك ولو لانه للوجوب
لما فيه وكذا قوله واذا قيل لهم اركعوا لا يكون
الامر الذي مفعوله ما منعك فهو كقولهم والذين لا يؤمنون
ولقوله ولقوله صمد الله وان اشتهى على احدى الامور
ما منعك ان لا تتعدا اذنك ولو لانه للوجوب
لما فيه وكذا قوله واذا قيل لهم اركعوا لا يكون
الامر الذي مفعوله ما منعك فهو كقولهم والذين لا يؤمنون
ولقوله ولقوله صمد الله وان اشتهى على احدى الامور

الطلب الفعل على جهة الاستعلاء وهو حقيقة في القول
مجاز في الفعل والالزح الاشتراك والطلب هو
ارادة المأمور به والامراة للصيغة الدالة على
الترجيح للنفس الترجيح لانها قالوا الامر من الضرب
الضرب ودلالة الصيغة على الطلب لا يتوقف
على الارادة لانها موضوعة لغيرها من الالفاظ
فلا يقال لما ليس في ان صيغة الفعل للوجوب لقوله
ما منعك ان لا تتعدا اذنك ولو لانه للوجوب
لما فيه وكذا قوله واذا قيل لهم اركعوا لا يكون
الامر الذي مفعوله ما منعك فهو كقولهم والذين لا يؤمنون
ولقوله ولقوله صمد الله وان اشتهى على احدى الامور
ما منعك ان لا تتعدا اذنك ولو لانه للوجوب
لما فيه وكذا قوله واذا قيل لهم اركعوا لا يكون
الامر الذي مفعوله ما منعك فهو كقولهم والذين لا يؤمنون
ولقوله ولقوله صمد الله وان اشتهى على احدى الامور

[illegible]

في التخصيص وانتفاء الاعراض سوى النفي
 وهو ثابت في الاسم ولان التقييد قد وجد
 من دون التخصيص كما في قوله لم ولا تفعلوا
 اولادكم خشيتم اطلاق من قتله محتمل
 مثل ما قتل من النعم **المراد السابع** في
 الواجب الخفية الامر بالاشياء على سبيل التحية
 يقتضي وصف كل واحد منها بالوجوب على
 معنى ان المكلف لا يحل له الاخلال بالجميع
 ولا يجب الاتيان بالجميع واثبات فعل كان
 واجبا بالاصالة والتعيين موكول الى اختيار
 وان فعل الجميع استحق الثواب على فعل امور
 المكلف ولا بد من فعل الواجب
 وان فعل الجميع استحق الثواب
 واجب اسى كلامه وحسنه

ولانه مقتضى قوله ولله اسأل بعلى ان اقية
 عن سبب القصر مع الامن ولا يلزم تكرار الامر
 المعلق عليه ولا على الصفة بتكرارها لعدم التكرار
 في قول السيد لعبد هان دخلت السوق فاشترى
 النعم ولان مطلق التعليق عام منه مع قيد
 التكرار ولا دلالة للعام على الخاص **المراد الثامن**
 في ان الامر بالمقيد بالصفة لا يبعد بعد الا
 لودل تقييد الحكم بالوصف على نفسه عما عداه نعم
 والتالي بطاقتا فكذا المقدم بيان الرتبة
 ان المقضي للنفي هناك انما هو ثبوت غرض
 من كون الامور لا تتغير
 ان الامور لا تتغير
 ان الامور لا تتغير

في قوله السيد لعبد هان دخلت السوق فاشترى
 النعم ولان مطلق التعليق عام منه مع قيد
 التكرار ولا دلالة للعام على الخاص **المراد الثامن**
 في ان الامر بالمقيد بالصفة لا يبعد بعد الا
 لودل تقييد الحكم بالوصف على نفسه عما عداه نعم
 والتالي بطاقتا فكذا المقدم بيان الرتبة
 ان المقضي للنفي هناك انما هو ثبوت غرض
 من كون الامور لا تتغير
 ان الامور لا تتغير
 ان الامور لا تتغير

في قوله السيد لعبد هان دخلت السوق فاشترى
 النعم ولان مطلق التعليق عام منه مع قيد
 التكرار ولا دلالة للعام على الخاص **المراد الثامن**
 في ان الامر بالمقيد بالصفة لا يبعد بعد الا
 لودل تقييد الحكم بالوصف على نفسه عما عداه نعم
 والتالي بطاقتا فكذا المقدم بيان الرتبة
 ان المقضي للنفي هناك انما هو ثبوت غرض
 من كون الامور لا تتغير
 ان الامور لا تتغير
 ان الامور لا تتغير

في قوله السيد لعبد هان دخلت السوق فاشترى
 النعم ولان مطلق التعليق عام منه مع قيد
 التكرار ولا دلالة للعام على الخاص **المراد الثامن**
 في ان الامر بالمقيد بالصفة لا يبعد بعد الا
 لودل تقييد الحكم بالوصف على نفسه عما عداه نعم
 والتالي بطاقتا فكذا المقدم بيان الرتبة
 ان المقضي للنفي هناك انما هو ثبوت غرض
 من كون الامور لا تتغير
 ان الامور لا تتغير
 ان الامور لا تتغير

في قوله السيد لعبد هان دخلت السوق فاشترى
 النعم ولان مطلق التعليق عام منه مع قيد
 التكرار ولا دلالة للعام على الخاص **المراد الثامن**
 في ان الامر بالمقيد بالصفة لا يبعد بعد الا
 لودل تقييد الحكم بالوصف على نفسه عما عداه نعم
 والتالي بطاقتا فكذا المقدم بيان الرتبة
 ان المقضي للنفي هناك انما هو ثبوت غرض
 من كون الامور لا تتغير
 ان الامور لا تتغير
 ان الامور لا تتغير

في قوله السيد لعبد هان دخلت السوق فاشترى
 النعم ولان مطلق التعليق عام منه مع قيد
 التكرار ولا دلالة للعام على الخاص **المراد الثامن**
 في ان الامر بالمقيد بالصفة لا يبعد بعد الا
 لودل تقييد الحكم بالوصف على نفسه عما عداه نعم
 والتالي بطاقتا فكذا المقدم بيان الرتبة
 ان المقضي للنفي هناك انما هو ثبوت غرض
 من كون الامور لا تتغير
 ان الامور لا تتغير
 ان الامور لا تتغير

كل واحد منها واجب محبة واما ما يقال من
ان الواجب منها واحد غير معين عندنا وهو
معين عند الله فهو بطلان التعيين يقتضي
اجاب ذلك المعين وعدم جواز تركه وقيل
الاتفاق على التحية ومعناه جواز ترك كل واحد
بشرط الاثنان بالآخر وذلك تناقض **الثالث من**
في الواجب الموسع اعلم انه لا يجوز ان يكون وقت
العبادة يقصر عن فعلها الا ان يكون المقصود
منه القضاء ويجوز ان يساويه اجماعا والحق
انه يجوز ان يكون الوقت يفضل منه وهو
الواجب الموسع وهو ثابت لقوله ثم اقم

الصلوة

الصلوة لذلك الشمس الى غسق الليل وتخصيص

آخر الوقت بالوجوب واقله كما ذهب اليها من
لا تحقيق له ترجيح من غير مرجح واعلم ان

هذا الواجب في الحقيقة ترجع الى الواجب
المحبة فليكن الشارع قال له افعل اما في اول

الوقت او اوسطه او آخره واذا لم يبق من

الوقت الا قدر فعله تعين عليه لا محالة و

ترجم تركه واعلم ان السيد المرتضى اوجب الغرم

لينفصل عن المندوب وعلى الوجه الذي

من انه راجع الى المحبة انفصل عن المندوب

ولا حاجة الى الغرم **الرابع من الواجب**

الوقت

على الفصل في بيان الواجب الموسع في كل وقت من اوقات الوقت

في الاستدلال على ان الواجب الموسع لا ينافي بالماضي من

الوقت

على الكفاية اذا تعلق غرض الشارع بتحصيل
 الفعل من الجماعة لا على سبيل الجمع كما اجابا
 على كل واحد ويسقط عنه بفعل غيره فان
 طن جماعة فعل غيرهم سقط عنهم ولا فلا
 ولو طن كل طائفة قيام غيرهم سقط عن الجميع

الحاشية في وجوب ما يتوقف عليه الواجب

المطلق الواجب قسمان مطلق كالصلوة و
 مقيد كالزكاة والثاني لا يستلزم وجوبه
 وجوب ما يتوقف عليه من القيد والاول يستلزم
 وجوبه وجوب ما لا يتم الا به اذا كان مقدورا
 لان الامور اذا ورد مطلقا فلو لم يجب المقدمة

كان

الحاشية في ان الامر بالشئ يستلزم

الشيء عن ضده قد بينا ان الامر يستلزم الوجوب
 لان الوجوب اما ذنبا بفعل الممنوع من تركه
 ولا بد للوجوب من المنع من الترك فالامر
 يستلزم النهي عن الترك وليس هو نفسه كما

الحاشية الثانية

ذهب اليه من لا يحصل له **الحاشية الثانية**
 في انه اذا نسخ الوجوب بقى الجواز والدليل عليه
 ان الوجوب ماهية مركبة من الاذن في الفعل
 والمنع من الترك ورفع المكنى لا يستلزم رفع
 جزئية مقابل احدهما لا بعينه وانما قلنا

بقضاء الجواز لوجود اللفظ الدال عليه هو الامر

الحاشية في ان الامر بالشئ يستلزم
 النهي عن ضده قد بينا ان الامر يستلزم الوجوب
 لان الوجوب اما ذنبا بفعل الممنوع من تركه
 ولا بد للوجوب من المنع من الترك فالامر
 يستلزم النهي عن الترك وليس هو نفسه كما

الامر

الحاشية في ان الامر بالشئ يستلزم
 النهي عن ضده قد بينا ان الامر يستلزم الوجوب
 لان الوجوب اما ذنبا بفعل الممنوع من تركه
 ولا بد للوجوب من المنع من الترك فالامر
 يستلزم النهي عن الترك وليس هو نفسه كما

بعد ما ان الاضطرار شرط في التكليف فالأمر لا يقع التكليف والأكراه
 ان يبلغ الى حد الاجار حيث صار منه ما يوجب التكليف فيكون التكليف
 في حدود ما لا يوجب التكليف به لان الفعل صار واجباً بالضرورة
 بهبوطه الى حد رعيه فقد عرفت ان الواجب غير مقدور ولو فرض
 التكليف في المكان تكلفاً مالا يطابق ذلك لعدم كون مقتضاه
 التكليف كذا وكذا اذا لم يبلغ الى حد الاجار فالتكليف به جائز
الحث الثالث عشر في امتناع التكليف بالحال
 ما لا يطابق قبح بالضرورة والله تعالى لا يفعل
 القبح حكماً فاستحال منه وقوع التكليف
 بالجم والنزع الاثريه في ذلك بطه وقديته
 في كتبنا الكلاميه ومن هذا الباب تكليف
 المكره ان يبلغ الاكراه الى حد الاجاء والامكان
 جائز **الحث الرابع عشر** في ان التكليف بالفروع
 لا يتوقف على الايمان ذهب الحنفية الى ان
 الكفار غير مخاطبين بفروع العبادات وهو
 خطأ لقيام المقتضى وهو الامر مع انتفاء
 المانع اذا المانع عندهم هو الكفر لا غير

في هذا الحث الثالث عشر في امتناع التكليف بالحال
 ما لا يطابق قبح بالضرورة والله تعالى لا يفعل
 القبح حكماً فاستحال منه وقوع التكليف
 بالجم والنزع الاثريه في ذلك بطه وقديته
 في كتبنا الكلاميه ومن هذا الباب تكليف
 المكره ان يبلغ الاكراه الى حد الاجاء والامكان
 جائز **الحث الرابع عشر** في ان التكليف بالفروع
 لا يتوقف على الايمان ذهب الحنفية الى ان
 الكفار غير مخاطبين بفروع العبادات وهو
 خطأ لقيام المقتضى وهو الامر مع انتفاء
 المانع اذا المانع عندهم هو الكفر لا غير

وهو لا يصلح للمنافعه لان الكافر يمكن من
 الايمان حتى يتمكن من الاتيان بالفروع والله
 يعاقبهم على ذلك لقوله تعالى ما سلككم في سقر
 قالوا لم نك من المصلين احيوا بان حال
 الكفر لا يقع منه وبعبده يسقط عنه والواجب
 بان المراد بالوجوب هنا ما خذتهم على تركها
 في الاخرة مع استمرار كفرهم **الحث الخامس عشر**
 في ان الامر يقتضي الاجزاء الحق ذلك والمراد
 بالاجزاء خروجه من عمدة التكليف بفعل المأمور
 به على وجهه لانه لو لم يكن كذلك لكان الامر ان
 يتناول عين ما فعل فيلزم تحصيل الحاصل

في هذا الحث الخامس عشر في ان الامر يقتضي الاجزاء
 الحق ذلك والمراد بالاجزاء خروجه من عمدة
 التكليف بفعل المأمور به على وجهه لانه لو لم يكن
 كذلك لكان الامر ان يتناول عين ما فعل فيلزم
 تحصيل الحاصل

في هذا الحث الخامس عشر في ان الامر يقتضي الاجزاء
 الحق ذلك والمراد بالاجزاء خروجه من عمدة
 التكليف بفعل المأمور به على وجهه لانه لو لم يكن
 كذلك لكان الامر ان يتناول عين ما فعل فيلزم
 تحصيل الحاصل

او غيره فلا يكون الماتى به تمام ما امر به والتفكر
 خلافه وذهب ابو عاصم الى انه لا يقتضيه لان
 الخ الفاسد ما موربه ولا يجرى والجواب عنه
 انه يجرى بالنسبة الى الامر الوارد به وغيره بالنسبة

الى الامر الاول **الحق السامع** في ان الاضلال

هل يقتضى وجوب القضا الحق ان الاوامر اكان

مقيده بوقت ولا يفعل فيه لا يقتضى وجوب

القضاء وانما يجب القضاء بامر جديد لان

الامر الاول لا يتناول ما عد اوقته فلا يدل

عليه ولان اوامر الشرع تارة يستعقب

القضا وتارة لا يستعقبه فدل على ان مجرد

الامر
 لا يقتضى وجوب القضاء
 لان الامر لا يقتضى وجوب القضاء
 لان الامر لا يقتضى وجوب القضاء
 لان الامر لا يقتضى وجوب القضاء

الامر الاول غير كاف في القضاء **الحق السامع**
 لان الامر بالامر بالشئ ليس امرا بذلك الشئ لان
 قوله تعالى صل الله عليه واكرم صلهم بالصلوة
 وهم ايضا يجب لا يقتضى الوجوب والامر بالامر
 الكلي ليس امرا بشئ من جزئياتها لان الكل

للجزئي وغير مستلزم له **الحق السامع** في ان

المعدوم غير مأمور الاشاعة خالف سائر

العقلاني ذلك والدليل عليه ان الامر من غير

مأمور عبث وهو قبيح والله تعالى لا يفعل قبيح

والنبي ص غير امر لنا الان حقيقة بل هو محبة

جواب عن استدلال الاشاعة ونحو الاستدلال ان الحكم على المعدوم لو لم يكن جائزا لما وجب

عن الله نعم بانه يا وكل واحد بما جاز به في

ظاهره اما بطلان الدلائل فظاهر فاما ما ورد

بالاوامر الشرعية من ان هذه الاوامر جازية

فالجواب عن ذلك ان الامر لا يقتضى وجوب القضاء

فالجواب عن ذلك ان الامر لا يقتضى وجوب القضاء

فالجواب عن ذلك ان الامر لا يقتضى وجوب القضاء

فالجواب عن ذلك ان الامر لا يقتضى وجوب القضاء

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and dates.

حال وجوده و كذلك الغافل غير مأمور بان تكليف

من لا يعلم الخطاب حال التكليف تكليف مالا

يُطَاقُ وَلَعَوْلَهُ فَرَفَعُ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةِ أَحَادِيثَ

الحب الساسع يجب على المأمورين وقصد الطاعة ما لم يمتنع

وَقَوْلُهُ مَا إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَهَذَا أَحَدُ أَجْوَابِ
فِي كُلِّ عِبَادَةٍ سَوِيٌّ شَيْنِ النَّظَرِ الْمَوْجُودِ

وارادة الطاعة **المرغوبة** المأمور بصيها
 مأمورا قبل الفعل لان القدرة شرط الاول وهي

أما يحقق قبل الفعل لأن الفعل حال وجوده
واجب فلا قدرة عليه فلا يتعلق أمر وعند

الاشعار

قتل الكباشه لم يكن مأمورا
 الوقوع فليس هو قد وقع
 مأمورا ولا الكباشه قد اغتلت
 لخصب بالمال وهو مال فليس

الاشارة انه مأمور حال الفعل لانها حالة القدر

فدينا فاده في علم الكلام الحديث والقرآن

في النهي الخلاف في ان النهي يقتضي التمسك بالحلل

فان الله يفتيكم في الدين واذا اختلفت الامم في شئ فليرجعوا الى كتاب الله ورسوله لعلهم يتقوا

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّرَبِّهِ

وما يسمع عنه فاستنوا ووجوب الاستئذان

فريم المنهي عنه وفي اقتضاه الشكر اركاننا

في الامر وهل يجوز ان يكون الشيء الواحد مأمورا

منها عن كاهنة والال الموصية الاله

all the way to the bottom

عدم اجور مان لونه ماسورابه بسندم علی حده

وكونه منتهيا عنه يستلزم ثبوت الحق وجميع

وحكمنا في صبغة النعمان على حقه التخي
 وراثة له ولو قدر ان كان له الاصل ما قلنا
 من ان الام لا يورثه فانه لما كان في ذم الام والاب
 الذي يتعلق به فانه لا يورثه الا بالانساب
 اعني المانع من التخصيص كانا النعمان له خاص
 من ان يورثه من النعمان لان ما كان له من خاص
 من ان يورثه من النعمان لان ما كان له من خاص
 وكان خاص من النعمان وهو من النعمان
 النعمان من النعمان وهو من النعمان
 ولا يورثه السيد لو قال لعبد ولا يورثه السيد
 من النعمان من النعمان وهو من النعمان
 من النعمان من النعمان وهو من النعمان
 من النعمان من النعمان وهو من النعمان
 من النعمان من النعمان وهو من النعمان

أنا كوني الشئ والمكان

اولا من بعد الله جل جلاله
في هذه المسئلة

1870

الصلاة فهو منتهى عنه والامر بالصلاة اقر بأثرها

فيلزم الامر بذلك الشغل والنهي عنه وهو محال

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

اما في الاول فانه لم يات بالما مور به في بي بي

عمدة الخليف واما الثاني فلما كان النهي عن البيع

مع وقوع الملك كما في وقت النداء ولا ينتقض

بالعبادات لأن الفساد هناك معناه عدم الإخلاص

وہی سنا معناہ عدم توت وک عا و عا قلا

والتسليم على من في الدارين

التفسير لا يبيح النقص به واعلم ان الله جل جلاله
الذي لا يبدل ما عاهد من احد

على الصادق في المقترحات كذا لا يدل على الصحة

مجلسه اول

3

الفصل الرابع

الحرف الاول

لم يك وضو

2-1-11

قصیدہ عن حبیب

على من القيود

ما و متی و متی و

شكراً في سياق

المضاف لانه

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

رسالة ماجستير

ون الاول مفيد

بِإِقْضَاهُ الْإِطْبَاقِ

المنع فقول القصة
مدل عليه لغة فهي اما ان

بهره کل و صحت و آتی فی الا
نفسه و این رجل با شرفی

رأية اولاً تتناول

[illegible]

في العمى والحضور وفيه مباح
في موضع من مباح لا وهو النور
العام هو اللفظ المستوفى لجميع
واحد والمطلق هو اللفظ الدال على
بهي من غير ان يكون فيه دلال
و جميع العمى كل وجميع واتى
الذين في الجازات والاستفهام
لنفى والجمع الموقوف بلام الجنية
ولنا جاء في كل رجل ناقض
رجل والثاني لانفيد المومض
اللعوم لان السلب الجريز انما
الكل وكذا في الجميع واما
التي تدل على العمى اما لفظ او عفا او عطلا
فكونه بوضع اللفظ او بوضع
الوضع اما ان يتناول العطلا وغيره
والجارية تقول ان رجل وراي
فانكره وان شئت بعيني اذ لم يكن
العطلا خاصة دون غيرهم وهو الذي

الفصل الرابع
 الحق الاول
 له حب وضع
 حقيقه من حيث
 الحق من القبول
 ما و من ومن
 المنكره في سياق
 المضاف لانه
 وما ما جان كل
 من الاول مفيد
 بانقضه الا كما
 المنع مقول الصفة
 على عطفه فهي اما
 اوجب العزم فادلان
 على كل وجه حتى في الا
 فيها واما من اجل ما
 رة ولا شتاق الا

١٠٥٠
 ١٠٥١
 ١٠٥٢
 ١٠٥٣
 ١٠٥٤
 ١٠٥٥
 ١٠٥٦
 ١٠٥٧
 ١٠٥٨
 ١٠٥٩
 ١٠٦٠
 ١٠٦١
 ١٠٦٢
 ١٠٦٣
 ١٠٦٤
 ١٠٦٥
 ١٠٦٦
 ١٠٦٧
 ١٠٦٨
 ١٠٦٩
 ١٠٧٠
 ١٠٧١
 ١٠٧٢
 ١٠٧٣
 ١٠٧٤
 ١٠٧٥
 ١٠٧٦
 ١٠٧٧
 ١٠٧٨
 ١٠٧٩
 ١٠٨٠
 ١٠٨١
 ١٠٨٢
 ١٠٨٣
 ١٠٨٤
 ١٠٨٥
 ١٠٨٦
 ١٠٨٧
 ١٠٨٨
 ١٠٨٩
 ١٠٩٠
 ١٠٩١
 ١٠٩٢
 ١٠٩٣
 ١٠٩٤
 ١٠٩٥
 ١٠٩٦
 ١٠٩٧
 ١٠٩٨
 ١٠٩٩
 ١١٠٠
 ١١٠١
 ١١٠٢
 ١١٠٣
 ١١٠٤
 ١١٠٥
 ١١٠٦
 ١١٠٧
 ١١٠٨
 ١١٠٩
 ١١١٠
 ١١١١
 ١١١٢
 ١١١٣
 ١١١٤
 ١١١٥
 ١١١٦
 ١١١٧
 ١١١٨
 ١١١٩
 ١١٢٠
 ١١٢١
 ١١٢٢
 ١١٢٣
 ١١٢٤
 ١١٢٥
 ١١٢٦
 ١١٢٧
 ١١٢٨
 ١١٢٩
 ١١٣٠
 ١١٣١
 ١١٣٢
 ١١٣٣
 ١١٣٤
 ١١٣٥
 ١١٣٦
 ١١٣٧
 ١١٣٨
 ١١٣٩
 ١١٤٠
 ١١٤١
 ١١٤٢
 ١١٤٣
 ١١٤٤
 ١١٤٥
 ١١٤٦
 ١١٤٧
 ١١٤٨
 ١١٤٩
 ١١٥٠
 ١١٥١
 ١١٥٢
 ١١٥٣
 ١١٥٤
 ١١٥٥
 ١١٥٦
 ١١٥٧
 ١١٥٨
 ١١٥٩
 ١١٦٠
 ١١٦١
 ١١٦٢
 ١١٦٣
 ١١٦٤
 ١١٦٥
 ١١٦٦
 ١١٦٧
 ١١٦٨
 ١١٦٩
 ١١٧٠
 ١١٧١
 ١١٧٢
 ١١٧٣
 ١١٧٤
 ١١٧٥
 ١١٧٦
 ١١٧٧
 ١١٧٨
 ١١٧٩
 ١١٨٠
 ١١٨١
 ١١٨٢
 ١١٨٣
 ١١٨٤
 ١١٨٥
 ١١٨٦
 ١١٨٧
 ١١٨٨
 ١١٨٩
 ١١٩٠
 ١١٩١
 ١١٩٢
 ١١٩٣
 ١١٩٤
 ١١٩٥
 ١١٩٦
 ١١٩٧
 ١١٩٨
 ١١٩٩
 ١٢٠٠
 ١٢٠١
 ١٢٠٢
 ١٢٠٣
 ١٢٠٤
 ١٢٠٥
 ١٢٠٦
 ١٢٠٧
 ١٢٠٨
 ١٢٠٩
 ١٢١٠
 ١٢١١
 ١٢١٢
 ١٢١٣
 ١٢١٤
 ١٢١٥
 ١٢١٦
 ١٢١٧
 ١٢١٨
 ١٢١٩
 ١٢٢٠
 ١٢٢١
 ١٢٢٢
 ١٢٢٣
 ١٢٢٤
 ١٢٢٥
 ١٢٢٦
 ١٢٢٧
 ١٢٢٨
 ١٢٢٩
 ١٢٣٠
 ١٢٣١
 ١٢٣٢
 ١٢٣٣
 ١٢٣٤
 ١٢٣٥
 ١٢٣٦
 ١٢٣٧
 ١٢٣٨
 ١٢٣٩
 ١٢٤٠
 ١٢٤١
 ١٢٤٢
 ١٢٤٣
 ١٢٤٤
 ١٢٤٥
 ١٢٤٦
 ١٢٤٧
 ١٢٤٨
 ١٢٤٩
 ١٢٥٠
 ١٢٥١
 ١٢٥٢
 ١٢٥٣
 ١٢٥٤
 ١٢٥٥
 ١٢٥٦
 ١٢٥٧
 ١٢٥٨
 ١٢٥٩
 ١٢٦٠
 ١٢٦١
 ١٢٦٢
 ١٢٦٣
 ١٢٦٤
 ١٢٦٥
 ١٢٦٦
 ١٢٦٧
 ١٢٦٨
 ١٢٦٩
 ١٢٧٠
 ١٢٧١
 ١٢٧٢
 ١٢٧٣
 ١٢٧٤
 ١٢٧٥
 ١٢٧٦
 ١٢٧٧
 ١٢٧٨
 ١٢٧٩
 ١٢٨٠
 ١٢٨١
 ١٢٨٢
 ١٢٨٣
 ١٢٨٤
 ١٢٨٥
 ١٢٨٦
 ١٢٨٧
 ١٢٨٨
 ١٢٨٩
 ١٢٩٠
 ١٢٩١
 ١٢٩٢
 ١٢٩٣
 ١٢٩٤
 ١٢٩٥
 ١٢٩٦
 ١٢٩٧
 ١٢٩٨
 ١٢٩٩
 ١٣٠٠
 ١٣٠١
 ١٣٠٢
 ١٣٠٣
 ١٣٠٤
 ١٣٠٥
 ١٣٠٦
 ١٣٠٧
 ١٣٠٨
 ١٣٠٩
 ١٣١٠
 ١٣١١
 ١٣١٢
 ١٣١٣
 ١٣١٤
 ١٣١٥
 ١٣١٦
 ١٣١٧
 ١٣١٨
 ١٣١٩
 ١٣٢٠
 ١٣٢١
 ١٣٢٢
 ١٣٢٣
 ١٣٢٤
 ١٣٢٥
 ١٣٢٦
 ١٣٢٧
 ١٣٢٨
 ١٣٢٩
 ١٣٣٠
 ١٣٣١
 ١٣٣٢
 ١٣٣٣
 ١٣٣٤
 ١٣٣٥
 ١٣٣٦
 ١٣٣٧
 ١٣٣٨
 ١٣٣٩
 ١٣٤٠
 ١٣٤١
 ١٣٤٢
 ١٣٤٣
 ١٣٤٤
 ١٣٤٥
 ١٣٤٦
 ١٣٤٧
 ١٣٤٨
 ١٣٤٩
 ١٣٥٠
 ١٣٥١
 ١٣٥٢
 ١٣٥٣
 ١٣٥٤
 ١٣٥٥
 ١٣٥٦
 ١٣٥٧
 ١٣٥٨
 ١٣٥٩
 ١٣٦٠
 ١٣٦١
 ١٣٦٢
 ١٣٦٣
 ١٣٦٤

[illegible]

الصلاة فهو منتهى عنه
 فيلزم الامر بذلك الشغل
 البحث المأثور في الرد
 انه يقتضي الفساد في
 اما في الاول فلا لانه لم يما
 عمدة الكليفة واما ال
 مع وقوع الملك كافي
 بالعبادات لان الفساد
 وفيها معناه عدم ت
 التفسير لا يتم النقض
 على الفساد في المتصور

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[Faint handwritten notes, possibly bleed-through from the reverse side.]

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a dark, irregular border along the left edge, suggesting it is part of a bound volume. There is no text or other markings on the page.

الحق الماني فيما الحق بالعموم وليس منه
 الحق الماني فيما الحق بالعموم وليس منه
 الحق الماني فيما الحق بالعموم وليس منه

ولعدم قبوله الوصف بالاثني **والثالث**

فإنه لا يقتضي نفي الاستواء في جميع الأمور
لأن نفي الاستواء أعم من نفيه من كل وجه
ومن نفيه من وجه دون وجه ولابد لالة
للعام على الخاصة **والرابع** خطاب الرسول
في مثل قوله تم يا أيها النبي لا تتناول الأمانة
وقيل يتناولهم وهو لا بد أن زعموا أنه
مستفاد من هذه اللفظ فهو خطاب خاص
وإن زعموا أن استفادته من دليل آخر
فهو خروج عن هذه المسئلة **والخامس**
الصفة المتناولة المذكورة والآيات عامة

فيها

فإنه لا يقتضي نفي الاستواء في جميع الأمور
لأن نفي الاستواء أعم من نفيه من كل وجه
ومن نفيه من وجه دون وجه ولابد لالة
للعام على الخاصة **والرابع** خطاب الرسول
في مثل قوله تم يا أيها النبي لا تتناول الأمانة
وقيل يتناولهم وهو لا بد أن زعموا أنه
مستفاد من هذه اللفظ فهو خطاب خاص
وإن زعموا أن استفادته من دليل آخر
فهو خروج عن هذه المسئلة **والخامس**
الصفة المتناولة المذكورة والآيات عامة

فإنه لا يقتضي نفي الاستواء في جميع الأمور
لأن نفي الاستواء أعم من نفيه من كل وجه
ومن نفيه من وجه دون وجه ولابد لالة
للعام على الخاصة **والرابع** خطاب الرسول
في مثل قوله تم يا أيها النبي لا تتناول الأمانة
وقيل يتناولهم وهو لا بد أن زعموا أنه
مستفاد من هذه اللفظ فهو خطاب خاص
وإن زعموا أن استفادته من دليل آخر
فهو خروج عن هذه المسئلة **والخامس**
الصفة المتناولة المذكورة والآيات عامة

فإنه لا يقتضي نفي الاستواء في جميع الأمور
لأن نفي الاستواء أعم من نفيه من كل وجه
ومن نفيه من وجه دون وجه ولابد لالة
للعام على الخاصة **والرابع** خطاب الرسول
في مثل قوله تم يا أيها النبي لا تتناول الأمانة
وقيل يتناولهم وهو لا بد أن زعموا أنه
مستفاد من هذه اللفظ فهو خطاب خاص
وإن زعموا أن استفادته من دليل آخر
فهو خروج عن هذه المسئلة **والخامس**
الصفة المتناولة المذكورة والآيات عامة

بعض ما يتناول الخطاب عنه وهو انما
 بمقتضى او بمقتضى والاول الاستثناء
 والشرط والصفة والغاية الثاني عقلي
 والفرق بينه وبين النسخ فيما
 علم انه لا يصح الا في الملفوظ والنسخ فيما علم
 بالدليل ارادته ولان نسخ الشريعة قبلها
 جائز بخلاف التخصيص ولان النسخ فيه
 التراتبي دون التخصيص والحق ان التخصيص
 جنس النسخ والاستثناء وغيرهما ويصح
 اطلاق العام وارادة الخاص في الخبر والام
 كقوله نعم الله خالق كل شيء وقوله اقتلوا

المشركين

المشركين ولا بد في العام المخصوص من
 بقاء كثره بعد التخصيص ليقبح اكلت كل
 الزمان وقد اكل واحدة **النسخ الرابع** في
 التمسك بالعام المخصوص الحق انه جاز
 ان خص بمقتضى عقلياً كان او نقلياً
 وحقيقة ان كان متصلاً بجوهر التمسك
 به ان لم يكن التخصيص مجزئاً ولا فاعلاً لان
 كونه حجة في بعض موارد لا يتوقف
 على كونه حجة في الآخر والآراء اوسع
 الترجيح من غير مرجح فاذا خرج عن
 كونه حجة في بعض الموارد لم يلزم عدم كونه
 لم ينزل عنه

المشركين ولا بد في العام المخصوص من بقاء كثره بعد التخصيص ليقبح اكلت كل الزمان وقد اكل واحدة النسخ الرابع في التمسك بالعام المخصوص الحق انه جاز ان خص بمقتضى عقلياً كان او نقلياً وحقيقة ان كان متصلاً بجوهر التمسك به ان لم يكن التخصيص مجزئاً ولا فاعلاً لان كونه حجة في بعض موارد لا يتوقف على كونه حجة في الآخر والآراء اوسع الترجيح من غير مرجح فاذا خرج عن كونه حجة في بعض الموارد لم يلزم عدم كونه لم ينزل عنه

في الآخرة لان اكثر العيوب مخصوصة
 مع احتياج العلماء كافة بها البحث الخامس
 في الاستثناء وهو اخراج بعض الجملة منها
 لفظ الا او ما يقوم مقامها ويجب اتصال
 بالمستثنى منه عادة وهو قسمان حقيقة
 وهو الاستثناء من الجنس ومجاوزه الاستثناء
 من غيره وشرطه عدم الاستغراق ويجوز

ان يكون المستثنى اكثر من الباقي واذا ورد
 عقيب الاثبات افاد النفي اجماعا واذا
 ورد عقيب النفي افاد الاثبات خلافا
 للحنفية لسالوم يكن كذلك لم يكن قولنا لا

الله الا الله موجبا للثبوت الاكسية والاباح
 دل على تمام الاسماع به واذا تعدد الاستثناء
 فان كان حرف عطف كان الجميع راجعا
 الى المستثنى منه وان كان بغيره فلكذا كان
 كان الثاني اكثر من الاول او مساويا والاعا
 الى الاول لقربه واذا ورد عقيب الجملة
 اخص بالاضمة وقال الشافعي يعود الى

الجميع وقال السيد المرتضى بالاشترار لنا
 انه على خلاف الاصل فترك العمل به في الاخير
 لدفع محذور المدرك وللقراب فيسفي الباقي
 على الاصل ولان الاستثناء عقيب مثله

الاستثناء من النفي انما هو

مَعًا وَالْآخِلَا قُوبَ عَوْدًا إِلَى الْآخِرَةِ وَأَمَّا النِّعَمُ

100

تخصيصه بالسنة المتواتره جازي طافا

بعض الشافعية كقولهم القاتل لا يرث في
 تخصيص قوله تعالى يوضح الله في اولادكم
 وتخصيص آية الجلد برفع الحصن **الثالث**

تخصيصه بالاجماع وهو جائز للاجماع على تخصيص
 العبد من آية الكيراث وآية الجلد **الرابع**

تخصيصه بفعله عليه السلام ان كان حكم
 العاق متناولاً وثبت ان حكم غيره مثل

حكمه وان كان غير متناوّل له كان مخصوصاً
 في حق غيره ان ثبت ان حكم غيره حكمه والآلاف

الخامس تخصيصه بغير الواحد جائز لانها
 دليلان تعارضا فقدم الاقصى جمعا بين

الدليلين

سما في قوله ما وجدنا من قبله
 قوله ما وجدنا من قبله
 خاتمة قوله ما وجدنا من قبله

الدليلين وقد وقع كما في تخصيص قوله اقتلوا

المشركين بقوله ما سئلوا به سنة اهل الكتاب

والسيد المرتضى من ذلك لان خبر الواحد

ليس نجيته عنده **السادس** لا يجوز تخصيصه

بالقياس لان القياس عندنا باطل على ما

يأتي فكيف اذا عارض القرآن **السابع** لا يجوز

تخصيص السنة المتواترة بمثلهما لان العمل بها

وتدركها وتركها خاص باطل بالاجماع فتعين

ما قلناه **الثامن** اذا ورد خبران عام و

خاص واقتربا كان الخاص مخصوصا وكذا

ان ورد الخاص متاخر اقبل حضور وقت

الشافعية كقولهم القاتل لا يرث في
 تخصيص قوله تعالى يوضح الله في اولادكم
 وتخصيص آية الجلد برفع الحصن **الثالث**

تخصيصه بالاجماع وهو جائز للاجماع على تخصيص
 العبد من آية الكيراث وآية الجلد **الرابع**

تخصيصه بفعله عليه السلام ان كان حكم
 العاق متناولاً وثبت ان حكم غيره مثل

حكمه وان كان غير متناوّل له كان مخصوصاً
 في حق غيره ان ثبت ان حكم غيره حكمه والآلاف

الخامس تخصيصه بغير الواحد جائز لانها
 دليلان تعارضا فقدم الاقصى جمعا بين

العلة بالعام وان كان بعده كان نسخا او
 ان تضر العام فعند ابي الحسين يبنى العام
 على الخاص لان الخاص اقوى دلالة وعند
 ابي حنيفة العام ناسخ لان مع التعارض
 يعمل بالاخير وان حمل التاريج توقف ابو
 حنيفة لقرينة الخاص بين كونه منسوخا و
 مخصوصا وناسخا **الثاني** فيما ظن انه
 وليس كذلك **السبب** في تخصيصه
 ليس بمخصص فلهذا
 لانه لو صرح وقال عليكم بالعام كان جائزا
 ولان الظاهر واللعان وغيرهما وردت
 على الخاص لا على العام

انما كان السبب في تخصيصه بالعام لان العام لا يقتضي
 الاطلاق بل يقتضي التام والخاص يقتضي التام
 لان مقتضى التام هو التام والخاص يقتضي التام
 لان مقتضى التام هو التام والخاص يقتضي التام

على اسباب خاصة مع عمومها **الثاني** مذهب
 الراوي ليس بمخصص خلافا لابن ابي ان لا يقتضي
 استناده الى ما ليس بدليل وقد اخطا في ظنه
الثالث لا يجوز تخصيص العموم بذكر بعضه لعموم
 الثاني والمعموم ليس بحجة خصوصاً مع
 معارضة العموم **الرابع** العادة غير مخصوصة
 الا ان يقع في زمانه عليه السلام ويقرهم
 عليها لان فعل العبيد ليس بحجة على الشرع
الخامس المخاطب لا يخرج عن عموم الخطاب
 كقوله تعالى وهو كل شيء عليم **السادس** الخطأ
 المتداول للرسول عليه السلام والامة لا يختص
 بالرسول بل بالامة

انما كان السبب في تخصيصه بالعام لان العام لا يقتضي
 الاطلاق بل يقتضي التام والخاص يقتضي التام
 لان مقتضى التام هو التام والخاص يقتضي التام

بالامثلة لعدم اللفظ **السابع** عطف الخاص
على العام لا يقتضي التخصيص ظاهرا ولا خفيا
كقوله لم لا تقتل مسلح بكاف ولا ذو عهد في
عمره لان العطف لا يقتضي الاشتراك من كل

الوجه الثامن في حمل المطلق على المقيد
ان كان حكم المطلق مخالفا لحكم المقيد
المطلق عليه وان كان مماثلا له فان اخذ السبب
حمل المطلق عليه وان اختلف لم يجب الحمل

الا بدليل منفصل وقال بعض الشافعية
في تقييد احد ما يقتضي تقييد من الآخر لفظا
وهو خطأ لانه لو قال الشارع اوجبني
الابدليل منفصل وقال بعض الشافعية

رقبت

رقبت كانت في الظاهر لم يناف التقييد بالمكان
في القتل **الصلح** في الجمل والميت وفيه بحث
الاول البيان هو اللفظ الذي دل على المراد
منه على الوجهين سلك التناقض قلت لا يطهر لنداء وجهه
خطاب لا يستقل بنفسه في الدلالة على المراد

والميتين يطلق على اللفظ المستغنى عن البيان
وعلى ما ورد عليه بيانه والجمل ما ناد شيئا
معينا في نفسه واللفظ لا يعينه والتاويل في الدلالة على المراد

احتمال يعضده دليل بصير به اغلب على
الظن من الذي دل الظاهر عليه في الجمل
قد يكون لفظا باعتبار ارادة خلاف الظاهر

منه كالعام المخصوص او لا كالمشتركي والمشتكر

Handwritten marginal notes in Arabic script, mostly written diagonally or vertically along the left edge of the page. Some notes are in red ink, matching the main text's color scheme.

Handwritten marginal notes in Arabic script, mostly written diagonally or vertically along the right edge of the page. Some notes are in red ink, matching the main text's color scheme.

وانه ثم ان علينا بيان ونم للتاريخ والحوادث
 فلتا على تاجيه البيان عن وقت الحاجة وهو
 غير جائز اجماعا فلا بد تلخيص من التأويل العث
 الخامس يجوز ان يسمع المكلف العاص من غيره
 ان يسمع ما يخصه خلافا لابي علي وابي البزديل
 لانه يجوز في الخصوص بدليل العقل وان
 لم يعلم السامع في العقل ما يدل عليه عندها
 فكذا هنا وقد سمعوا اقبلوا المشركين ولم
 يسموا استواهم سنة اهل الكتاب الا بعد
 حين الفصل السادس في الافعال وفيه
 مباحث الاول من هذا ان الانبياء

وانه ثم ان علينا بيان ونم للتاريخ والحوادث
 فلتا على تاجيه البيان عن وقت الحاجة وهو
 غير جائز اجماعا فلا بد تلخيص من التأويل العث
 الخامس يجوز ان يسمع المكلف العاص من غيره
 ان يسمع ما يخصه خلافا لابي علي وابي البزديل
 لانه يجوز في الخصوص بدليل العقل وان
 لم يعلم السامع في العقل ما يدل عليه عندها
 فكذا هنا وقد سمعوا اقبلوا المشركين ولم
 يسموا استواهم سنة اهل الكتاب الا بعد
 حين الفصل السادس في الافعال وفيه
 مباحث الاول من هذا ان الانبياء

وانه ثم ان علينا بيان ونم للتاريخ والحوادث
 فلتا على تاجيه البيان عن وقت الحاجة وهو
 غير جائز اجماعا فلا بد تلخيص من التأويل العث
 الخامس يجوز ان يسمع المكلف العاص من غيره
 ان يسمع ما يخصه خلافا لابي علي وابي البزديل
 لانه يجوز في الخصوص بدليل العقل وان
 لم يعلم السامع في العقل ما يدل عليه عندها
 فكذا هنا وقد سمعوا اقبلوا المشركين ولم
 يسموا استواهم سنة اهل الكتاب الا بعد
 حين الفصل السادس في الافعال وفيه
 مباحث الاول من هذا ان الانبياء

وانه ثم ان علينا بيان ونم للتاريخ والحوادث
 فلتا على تاجيه البيان عن وقت الحاجة وهو
 غير جائز اجماعا فلا بد تلخيص من التأويل العث
 الخامس يجوز ان يسمع المكلف العاص من غيره
 ان يسمع ما يخصه خلافا لابي علي وابي البزديل
 لانه يجوز في الخصوص بدليل العقل وان
 لم يعلم السامع في العقل ما يدل عليه عندها
 فكذا هنا وقد سمعوا اقبلوا المشركين ولم
 يسموا استواهم سنة اهل الكتاب الا بعد
 حين الفصل السادس في الافعال وفيه
 مباحث الاول من هذا ان الانبياء

ان كان واجب علينا ان نفعله
ان كان واجب

خلاف القوم لنا قوله تعالى فاتبوه وقوله ثم
لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة و
قوله قل ان كنتم تحبون الله فاتبوني
يجبكم الله اذا عرفتم هذا فمضى الناس

موصوفون عن الكفر والبدعة خلافا للفضيلة

لنا فعله هذا اذا علم وجه الفعل اما اذا لم
يعلم فقال ابن شريح انه للوجوب في حقنا
وقال الشافعي للندب وقال مالك الاباحة
واكثر المعتزلة على الوقف وهو الاقرب لان
عصمته تنفي البقيع عنه والوجوب والندب

رايدان فالمشترک هو الجواز **البحت الثالث**
 زمانا کسر مهالنا الفعلين يتعارضان اجتماعهما لا يخلو والصحيح
 او تخالفا و جاز اجتماعهما لا يخلو و منع
 وقت اولهما اجتماعهما كالصبر والاعمال
 اجتماعهما في موضع معين من الاول
 لا تعاقب لا تضل في الوقت و هو الثاني
 الاجتماع او في التعاقب التعاقب لا تضل
 التعارض فالفعل انما يعارض
 القول

لا يشوب خصمته ولا صاحبه الموت والعدم لأن الله اشفق على عبده

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

Figure 1

بيت لولاطريان المصحح لبي وقال ابو الحنف

14/11/1911

لأنه لا يكون إلا ذلك
لأنه لا يكون إلا ذلك

تصنيف
الاول
في
الاسماء
التي
في
الكتاب

الاولى بيان مدة الحكم بمعنى الخطا

انه بيان مدة انتهاء مدة الحكم بمعنى الخطا

الاولى انتهى بل انه في ذلك الوقت وحصل

بعده حكم اخر **البحث الثاني** في جواز اكله

المسلمين على ذلك وخالف فيه ابو مسعود

وجماعة من اليهود لنا ان الاصل حمله

بالمصالح ولا اعتناء في كون الوجوب مثلاً

في وقت ومفسده في آخر فلو كلف به دايماً

لزم التكليف بالمفسده فوجب نسخ في وقت

كونه مفسدة وهو المطلوب ولقوله تعالى

ما ننسخ من آية او ننسخها نأت بجيز منها

ولان النسخ وقع في شرع اليهود كتحريم كسبه

من

الاولى بيان مدة انتهاء مدة الحكم بمعنى الخطا

من

من الحيوان على لسان موسى مع اباصة

الاصلح واحتمل اليهود يقول موسى عليه السلام

تسكو اباً لتبت ابداً ضعيف لان التأييد

يطلق على الزمان الطويل كقوله في النوراه

العبد ست سنين ثم يعرض عليه العتق فان

ابا تثبت اذنه واستخدم ابداً في موضع

آخره يستخدم العبد ضمن سنة ثم يعق في تلك

السنة وايضا قوله اليهود قد انقطع لان

افتتاحهم الامن شذا اذ عرفت هذا فالنسخ قد

وقع في القرآن كما في القبلة ولا عدا ونيات

من

الاولى بيان مدة انتهاء مدة الحكم بمعنى الخطا

من

الامر به والنهي الى جوارحه

عبر مع بعد و تقصاه لعله غير لوحا

امر ابراهيم مع بنه في ولده بعولم اتي
 اري في المنام اتي اذ بك ثم نزع عنه بالقية
 وهذا عند اقوى والاجواب عن حجة الاشعرية
 ان الحسن والفتح كما يوصف الفعل بها فلذا
 يلحقان الامر فزان يكون الشيء صنًا
 ان الامر به يشمل على نوع مفسدة فيلحقه
 النسخ باعتبار طرق فتح الامر لا المأمور
 يجوز نسخ الشيء الى غيره بدل
 كالصدقة امام المناجاة والى ما هو اقل
 ونسخ السلاوة دون او بالعكس ونسخ
 الخبر مع تعدد مقتضاه كقول عمرت نوحًا
 والجميع يندفع اليه في كل وقت
 والجميع يندفع اليه في كل وقت
 والجميع يندفع اليه في كل وقت

الف سنة ثم يقول الف سنة الآخين

ونسخ المتواتر من السنة بمثلته ونسخه الوارد

بالمقارن ونسخ الكتاب بمثلته خلافا للشايع

كالقبلة والعدة ونحو الكتاب بالسنة

الموتواته كما يحبس في البيوت خلافا له

اما الاجماع فلا يمتنع لان شرط انعقاده وفاق

الرسول ص ولا ينبغي به لأن وقوعه على خلاف

النص خط البورجاس لا خلاف في ان

زيادة العبادة على العبادات ليت ينفع

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

لجاء

المعاني بنان المسارح والاداءات المعصية
تتمتعوا بالروح والبدن والاركان السبعة التي
كانت مشورتها عند الله تعالى وسماع
الانبياء القديسة قدوات في كل شئ
الذي يعمون بالقرآن فيفيد الخلق
وعلمهم بالاسرار والاركان السبعة
صعودا وقائما فليكن كل واحد منكم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

المسعودي رحمه الله

خلافا للشافعي والحق ما قاله ابو الجين وهو صحيح الاول من وجهين الاول ان قوله في قوله

ان الزيادة لاشك انها تقضي روايا من الفجاءة وان يدعى الغف

واقلمها عدها فان كان الذائل حكما شرفيا فلاول من الجاب الزور في كل خلاف

وكانت الزيادة متراضية عنه سميت تلك

الازالة نفي والا فلا يزيد التوقيف

تذليل عدمه وهو حكم عقلي مستند الى البراهين

الاصيلة لان ايجاب الحذف لا اشعار فيه دونها وكذلك زيادة التعريب

بنفي الزايد ولا اثباته اما زيادة ركعة (عق اوصم) عقول الحق اوصم

على الصبح فانه تشرق **وجوب** التشهد عقب سجدة وقد كان محمداً صلى الله عليه وسلم يقرأه على كل صلاة

الرکعتین فكان نسأ لهذا الحكم لا للرکعتین فإنه لا یحصل الجذبون العسیر البصر

وَقَالَ الْفَرَّانِيُّ إِنَّ لَوِشْتَ رُكْعَةً عَلَى الْبُحْرَانِ
أَيَّادُ نَفْسٍ وَأَلْفًا مِثْلَ زَيْبَادَةٍ وَكَانَ الْفَرَّانِيُّ

لو عدم الكيف لم يكن العلم

بسم الله الرحمن الرحيم

2/1

فألقى
الستة
خلافه

ناداه وفاقا

للمجاهدين
تيسر
في ان
عنه على خلا

(قوله) انما هو من جنس ما هو
 (قوله) انما هو من جنس ما هو
 (قوله) انما هو من جنس ما هو
 (قوله) انما هو من جنس ما هو
 (قوله) انما هو من جنس ما هو
 (قوله) انما هو من جنس ما هو
 (قوله) انما هو من جنس ما هو
 (قوله) انما هو من جنس ما هو
 (قوله) انما هو من جنس ما هو
 (قوله) انما هو من جنس ما هو

كتاب الله وعترتي اهل بيتي الحى الرابع

لا يجوز الاجماع الا عن دليل والا لزم الخطأ
 على كل الامة وهل يعتبر قول العوام في الاجماع

الحق عدمه لان قول العام لا دليل فيكون

خطأ فلو كان قول العام خطأ لزم اجتماع

الامة على الخطأ ولا عبرة بقول الفقيهين

مسائل الكلام ولا ما لم يحكم في مسائل الفقه

ولا يقول الحافظ في المذاهب والاصول

اذا لم يكن متمكنا من الاجتهاد لانه كالعوام

فيما لا يتمكنوا من الاجتهاد فيها ويعتبر قول

الاصول في الاصلاح اذا كان متمكنا من الاجتهاد

فيها وان لم يكن حافظا لها واجماع غير الصحابة

حجة لتناول الاقل له ولا يجوز وقوع الخطأ

من احد شطري الامة في مسألة ومن الشطر

الثاني في اخرى لاستلزامه تخطيه كل الامة

الفصل التاسع في الاخبار وفيه مباحث

الاول ما يثبت الخبر معلومة بالضرورة وان

عرض اشتباهه متى ما يحتمل الصدق والكذب

ولا يخلو عنهما وهو اما ان يكون مقطوعا بكونه

صدقا او بكونه كذبا او يجوز فيه الامران

السبعة المتواترة وما علم وجود خبره اما بالضرورة

(قوله) انما هو من جنس ما هو
 (قوله) انما هو من جنس ما هو
 (قوله) انما هو من جنس ما هو
 (قوله) انما هو من جنس ما هو
 (قوله) انما هو من جنس ما هو
 (قوله) انما هو من جنس ما هو
 (قوله) انما هو من جنس ما هو
 (قوله) انما هو من جنس ما هو
 (قوله) انما هو من جنس ما هو
 (قوله) انما هو من جنس ما هو

(قوله) انما هو من جنس ما هو
 (قوله) انما هو من جنس ما هو
 (قوله) انما هو من جنس ما هو
 (قوله) انما هو من جنس ما هو
 (قوله) انما هو من جنس ما هو
 (قوله) انما هو من جنس ما هو
 (قوله) انما هو من جنس ما هو
 (قوله) انما هو من جنس ما هو
 (قوله) انما هو من جنس ما هو
 (قوله) انما هو من جنس ما هو

فان حصل فهو مستأثر ولا فلا **الخامس** خبر الله بصدق وهو ظاهر على قولنا
 لانه غني عن الكذب حكيم في افعاله عالم
 بكل معلوم فاسكال وقوع الكذب منه
 ولان الرسول ماضيه بصدق ولا دور هنا
 وخبر النبي ماضيه بصدق لدلالة المعجزة عليه
 وخبر الامام ماضيه بصدق لانه معصوم وخبر كل
 الائمة ماضيه بصدق لما بينا ان الاجماع حجة **الخمس**
 خبر الواحد هو ما يفيد الظن وان
 تعدد الخبر وهو حجة في الشرع خلافا لبيت
 المرتضى وجماعة لنا قوله تعالى فله نفر من كل

ازاجت الفقه العلية
 فالظاهر الواحد
 والاشهر في راد
 ما بين التوراة

لا يشترط على كل من يصدقها ان يكون
 الخراز بعد الطهر فصدقها
 كان والاشهر في التوراة ان يكون
 عليها من الطهر فصدقها ان يكون

فرقة منهم طائفة ليستفقوا في الذين وليندوا
 قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون
 اوجب احذر باخبار عدد ولا يفيد قولهم
 للعلم واورد ابو الحين اعتراضا لازما هو
 دلالة على قبول الفتوى لا الخبر وايضا
 قوله ثم ان جاءك فاسق بنبأ فتبينوا
 اوجب التبين عند اخبار الفاسق فاذا
 اخبر العدل فلا تكلوا ما ان يجب القبول
 وهو المطلوب او الرد فيكون اسود حالا
 من الفاسق وهو باطل او يتوقف فينتفي
 فائدة الوصف بالكلية وايضا فان خبر

فان حصل فهو مستأثر ولا فلا
 خبر الله بصدق وهو ظاهر على قولنا
 لانه غني عن الكذب حكيم في افعاله عالم
 بكل معلوم فاسكال وقوع الكذب منه
 ولان الرسول ماضيه بصدق ولا دور هنا
 وخبر النبي ماضيه بصدق لدلالة المعجزة عليه
 وخبر الامام ماضيه بصدق لانه معصوم وخبر كل
 الائمة ماضيه بصدق لما بينا ان الاجماع حجة

فان حصل فهو مستأثر ولا فلا
 خبر الله بصدق وهو ظاهر على قولنا
 لانه غني عن الكذب حكيم في افعاله عالم
 بكل معلوم فاسكال وقوع الكذب منه
 ولان الرسول ماضيه بصدق ولا دور هنا
 وخبر النبي ماضيه بصدق لدلالة المعجزة عليه
 وخبر الامام ماضيه بصدق لانه معصوم وخبر كل
 الائمة ماضيه بصدق لما بينا ان الاجماع حجة

مقبول في الفتوى والشهادات مع انتفاء
 العلم وايضا فانه يتضمن دفع ضرر مظنون
 فيكون واجبا ولان جماعة من الصحابة علموا
 بما جاز الا حاد ولم ينكر عليه احد فكان حايما
 في شرايطه بشرط كون
 الراوي بالغ عاقل مسلما عدلا طابا فلا
 يقبل رواية الصبي لانه ان لم يكن حيا لم
 يحصل الظن بقوله وان كان ممثرا لم يفي
 الخرج عنه مع الكذب فلا تمتنع منه وقيل
 روايته لو كان صبيا وقت التحمل بالغ
 وقت الاداء والكاف لا يقبل روايته سواء
 كان

كان مذهبه جواز الكذب او لانه فاسق
 والفاسق مردود الرواية للآية ولا يقبل
 رواية المجهول حاله ظاهرا لابي حنيفة لان
 عدم الفسق شرط في الرواية وهو مجهول
 واجمل بالشرط يستلزم الجمل بالشرط
 فيما ظن انه شرط وليس كذلك الصحيح
 ان الواحد اذا كان عدلا يقبل روايته سواء
 عضده ظاهر او عمل بعض الصحابة او الاجتهاد
 او رواية عدل آخر خلافا للجمهور لان الصحابة
 رجعوا الى اضرار العدل وان كان واحدا
 ولان الادلة تنبأ له ولا يشترط كون الراوي
 الذي

كان مذهبه جواز الكذب او لانه فاسق
 والفاسق مردود الرواية للآية ولا يقبل
 رواية المجهول حاله ظاهرا لابي حنيفة لان
 عدم الفسق شرط في الرواية وهو مجهول
 واجمل بالشرط يستلزم الجمل بالشرط
 فيما ظن انه شرط وليس كذلك الصحيح
 ان الواحد اذا كان عدلا يقبل روايته سواء
 عضده ظاهر او عمل بعض الصحابة او الاجتهاد
 او رواية عدل آخر خلافا للجمهور لان الصحابة
 رجعوا الى اضرار العدل وان كان واحدا
 ولان الادلة تنبأ له ولا يشترط كون الراوي

عليه

والتاريخ المذكور في هذا الكتاب هو التاريخ الذي ذكره المؤلف في كتابه المذكور في هذا الكتاب.

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page.

الفرع لعدم المنا في **الحرف الثاني** في الجرح

والتعديل العدد شرط في الجرح والتعديل
في الشهادة دون الرواية لان الفرع لا يزيد
على الاصل ولا بد من ذكر سبب الجرح دون

التعديل ومع التعارض يقتضى الجرح الا

اذا نفي المعدل ما ثبت الجرح قطعاً فیتعاض

واذا حكم بشأونه او عمل بروايته وقال هو

عدل لاني عرفت منه كذا او اطلق مع عرفانه

فمؤثركيته ولو روى عنه لم يكن تركيته الا

ان يكون عادة عدم الرواية عن غيره العدل

وليس ترك الحكم بالشهادة جرحاً **العصل العاشر**

منه لا بد من قولنا في الجرح والتعديل
في الشهادة دون الرواية لان الفرع لا يزيد
على الاصل ولا بد من ذكر سبب الجرح دون

هذا هو الأصل في الجرح والتعديل
فإذا كان الفرع لا يزيد على الاصل
فلا بد من ذكر سبب الجرح
والتعديل العدد شرط في الجرح
والتعديل في الشهادة دون الرواية
لان الفرع لا يزيد على الاصل
ولا بد من ذكر سبب الجرح دون
التعديل ومع التعارض يقتضى الجرح الا
اذا نفي المعدل ما ثبت الجرح قطعاً
فیتعاض واذا حكم بشأونه او عمل
بروايته وقال هو عدل لاني عرفت
منه كذا او اطلق مع عرفانه
فمؤثركيته ولو روى عنه لم يكن
تركيته الا ان يكون عادة عدم
الرواية عن غيره العدل

هذا هو الأصل في الجرح والتعديل
فإذا كان الفرع لا يزيد على الاصل
فلا بد من ذكر سبب الجرح
والتعديل العدد شرط في الجرح
والتعديل في الشهادة دون الرواية
لان الفرع لا يزيد على الاصل
ولا بد من ذكر سبب الجرح دون
التعديل ومع التعارض يقتضى الجرح الا
اذا نفي المعدل ما ثبت الجرح قطعاً
فیتعاض واذا حكم بشأونه او عمل
بروايته وقال هو عدل لاني عرفت
منه كذا او اطلق مع عرفانه
فمؤثركيته ولو روى عنه لم يكن
تركيته الا ان يكون عادة عدم
الرواية عن غيره العدل

في القياس وفيه مباحث **الاول** القياس عبارة

عن حمل الشيء على غيره في اثبات مثل حكم له

لاشتمالكها في عدة الحكم واركانه اربعة الاصل

وهو المقيس عليه والفرع وهو المقيس والعلة

وهي المعنى المشترك والحكم وهو المطلوب اثباته

في الفرع **الحرف الثاني** في انه ليس بحج افضل

الناس في ذلك والذي نذهب اليه انه ليس

بحجة لوجه الاول قوله تعالى لا تقدموا بين يدي

الله ورسوله وان تقولوا على الله ما لا تعلمون ان

الظن لا يغني من الحق شيئاً وان احكم بينهم

بما انزل الله الثاني قوله صلى الله عليه وآله انه

لا يصح حمله على غيره في اثبات مثل حكم له

هذا هو الأصل في الجرح والتعديل
فإذا كان الفرع لا يزيد على الاصل
فلا بد من ذكر سبب الجرح
والتعديل العدد شرط في الجرح
والتعديل في الشهادة دون الرواية
لان الفرع لا يزيد على الاصل
ولا بد من ذكر سبب الجرح دون
التعديل ومع التعارض يقتضى الجرح الا
اذا نفي المعدل ما ثبت الجرح قطعاً
فیتعاض واذا حكم بشأونه او عمل
بروايته وقال هو عدل لاني عرفت
منه كذا او اطلق مع عرفانه
فمؤثركيته ولو روى عنه لم يكن
تركيته الا ان يكون عادة عدم
الرواية عن غيره العدل

في الاصول دون وصف آخر مثال ذلك
 البلوغ المؤثر في رفع الحجر عن المال ويؤثر
 في رفع الحجر عن النكاح دون التيقن به لا سيما
 لا يؤثر في جنس هذا الحكم وهو رفع الحجر لذلك
 وكقولنا لا من الابوين مقدم على الاخ من
 الاب في الميراث فيكون مقتضى ما في ولاية
 النكاح ويعملون بتقديمه في النكاح بسبب
 تقديمه في الارث بالمناصفة وهو راجع
 في الحقيقة الى الوصف المناسب وابطال مقتضى
 ابطال هذا الثالث الشبه وهو الوصف المتلزم
 للمناسبة وليس فيه مناسبة وهو غير دال

في الاصول دون وصف آخر مثال ذلك
 البلوغ المؤثر في رفع الحجر عن المال ويؤثر
 في رفع الحجر عن النكاح دون التيقن به لا سيما
 لا يؤثر في جنس هذا الحكم وهو رفع الحجر لذلك
 وكقولنا لا من الابوين مقدم على الاخ من
 الاب في الميراث فيكون مقتضى ما في ولاية
 النكاح ويعملون بتقديمه في النكاح بسبب
 تقديمه في الارث بالمناصفة وهو راجع
 في الحقيقة الى الوصف المناسب وابطال مقتضى
 ابطال هذا الثالث الشبه وهو الوصف المتلزم
 للمناسبة وليس فيه مناسبة وهو غير دال

في الاصول دون وصف آخر مثال ذلك
 البلوغ المؤثر في رفع الحجر عن المال ويؤثر
 في رفع الحجر عن النكاح دون التيقن به لا سيما
 لا يؤثر في جنس هذا الحكم وهو رفع الحجر لذلك
 وكقولنا لا من الابوين مقدم على الاخ من
 الاب في الميراث فيكون مقتضى ما في ولاية
 النكاح ويعملون بتقديمه في النكاح بسبب
 تقديمه في الارث بالمناصفة وهو راجع
 في الحقيقة الى الوصف المناسب وابطال مقتضى
 ابطال هذا الثالث الشبه وهو الوصف المتلزم
 للمناسبة وليس فيه مناسبة وهو غير دال

في الاصول دون وصف آخر مثال ذلك
 البلوغ المؤثر في رفع الحجر عن المال ويؤثر
 في رفع الحجر عن النكاح دون التيقن به لا سيما
 لا يؤثر في جنس هذا الحكم وهو رفع الحجر لذلك
 وكقولنا لا من الابوين مقدم على الاخ من
 الاب في الميراث فيكون مقتضى ما في ولاية
 النكاح ويعملون بتقديمه في النكاح بسبب
 تقديمه في الارث بالمناصفة وهو راجع
 في الحقيقة الى الوصف المناسب وابطال مقتضى
 ابطال هذا الثالث الشبه وهو الوصف المتلزم
 للمناسبة وليس فيه مناسبة وهو غير دال

في الاصول دون وصف آخر مثال ذلك
 البلوغ المؤثر في رفع الحجر عن المال ويؤثر
 في رفع الحجر عن النكاح دون التيقن به لا سيما
 لا يؤثر في جنس هذا الحكم وهو رفع الحجر لذلك
 وكقولنا لا من الابوين مقدم على الاخ من
 الاب في الميراث فيكون مقتضى ما في ولاية
 النكاح ويعملون بتقديمه في النكاح بسبب
 تقديمه في الارث بالمناصفة وهو راجع
 في الحقيقة الى الوصف المناسب وابطال مقتضى
 ابطال هذا الثالث الشبه وهو الوصف المتلزم
 للمناسبة وليس فيه مناسبة وهو غير دال

على العلية ايضاً لان المناسب اقوى منه وقد
 ابطالناه ولان الصواب لم يعملوا بالوصف الشبهى
 فيكون مردوداً الرابع الدوران وهو غير دال
 على العلية سواء كان ذلك في صورة واحدة
 او في صورتين لتحقيقه فيما ليس بعلة ثان
 المعلول داير مع العلة وبالعكس او ليس
 المعلول علة وجزء العلة المساوي داير مع
 المعلول وليس بعلة وكذا الشرط المساوي
 واحد المعلولين داير مع صاحبه ولا علية
 بينهما والجوهر والعرض متلازمان وكذا الكساف ثقتان
 والحركة والزمان مع استثناء العلية في ذلك كلمة

الاعراض لا يثبت على ما في المتن بل على ما في المتن

لا غير ذلك من الامثلة التي لا يخصى كثرة الخامس
 طريقة السبر والتقيج بان يقال لا بد للحك
 من علة والوصف الفلاني لا يصلح لذلك
 وكذا الوصف الفلاني فبقي الثالث وهو
 غير دال على العلية ايضاً اما اولاً فلم يلغ
 من تعين كل حكم واما ثانياً فلم يلغ من حصر
 الاوصاف وعدم الوجود ان لا يدل على
 عدم الوجود واما ثالثاً فلم يلغ من بطلان
 التعليل باحد الاوصاف المذكورة واما
 رابعاً فلجواز التعليل لمجموع وصفين
 من هذه او ثلثه واما خامساً فلجواز انقضاء

وذلك يقع على وجهين الاول ان يستدل على ان الحكم معلول في كل وصف لا يتناول منه
 طريقه السبر والتقيج بان يقال لا بد للحك
 من علة والوصف الفلاني لا يصلح لذلك
 وكذا الوصف الفلاني فبقي الثالث وهو
 غير دال على العلية ايضاً اما اولاً فلم يلغ
 من تعين كل حكم واما ثانياً فلم يلغ من حصر
 الاوصاف وعدم الوجود ان لا يدل على
 عدم الوجود واما ثالثاً فلم يلغ من بطلان
 التعليل باحد الاوصاف المذكورة واما
 رابعاً فلجواز التعليل لمجموع وصفين
 من هذه او ثلثه واما خامساً فلجواز انقضاء

هذا هو الوجه الاول

احد هذه الاقسام الى قسمين احدهما صالح
 للعلية دون الثاني التادس الطرد وهو
 ان يكون الوصف الذي ليس بمناسب ولا
 مستلزم له لا يتخلف الحكم عنه في جميع الصور
 المتعارفة لمحل النزاع ولا تدل على التعليل
 لان الاطراد انما يتم لو كان الوصف لا يوجد
 الا ويوجد صفة الحكم وهذا يتوقف على
 وجود الحكم في الفرع فلو اثبت وجود الحكم
 في الفرع كون الوصف علته وثبت عليته
 بالاطراد لنزع الدور وايضا فان الطرد
 يوجد من دون العلية كالحد مع الحدود

في هذا القسم من الاقسام
 التي هي من جنسها
 في هذا القسم من الاقسام
 التي هي من جنسها
 في هذا القسم من الاقسام
 التي هي من جنسها

والجواب مع العرض ولان فتح هذا الباب
 يقتضي الى الهذيان كما نقول في ازالة النجاسة
 بالحد ما يع لا يبنى القنطرة على جنسه فلا يجوز
 ازالة النجاسة به كالدهن **الفصل الحادي**

عشر في الترجيح وفيه مباحث الاوّل

لا يتعارض دليلان قطعيان وهل يتعارض
 الظنيان جوزه قبح لا مكان ان يخبرنا
 انسان عدلان بكلمين متناقضين ولا يدرج
 احدهما على الآخر ومنع منه آخرون لانه
 لو تعارض دليلان على كون هذا الفعل
 مباحا ومحضرا فان لم يعمل بهما او عمل

لا يتعارض دليلان قطعيان وهل يتعارض
 الظنيان جوزه قبح لا مكان ان يخبرنا
 انسان عدلان بكلمين متناقضين ولا يدرج
 احدهما على الآخر ومنع منه آخرون لانه
 لو تعارض دليلان على كون هذا الفعل
 مباحا ومحضرا فان لم يعمل بهما او عمل

فإنما هو بغيره
فإنما هو بغيره
فإنما هو بغيره

بهما لنزح المحج وان عمل باحدهما على التعيين
لنزع الترجيح من غير مرجح او لا على التعيين
وهو باطل لانا اذا اخترناه بين الفعل
والترك فقد سوغنا له الترك فيكون
ذلك ترجيحاً له ليل الابطاح وقد تقدم
بطلانه والاول عندى اقوى وال جواب
عن الثاني ان التحية ليس اباة لانه يجوز
ان يقال له ان اخذت بدليل الابطاح فقد
ابحث لك وان اخذت بدليل الحصر فقد
حرمت عليك كمن عليه درهمان فقال احصاها
قد تصدقت عليك باحدهما ان قبلت وان

لم تقبل وايتت بالدرهمين قبلهما عن الدين
فان من عليه الدين بخير ان شاء اتي بدرهم
وان شاء دفع الدرهمين عن الواجب وكذا
نقول في المساواة اذا حصر احد الامكنة الاربعه
التي يستحب فيها التمام فانه مكلف بركتين
ان شاء الترضع وباربع وجوباً ان لم يرد
اذا عرفت هذا فالتعادل ان وقع للمجتهد
في عمل نفسه كان حكمه التحية وان وقع للمفتي
كان حكمه ان يحبه المستفتى وان وقع للمالك كان
حكمه العمل باحد لا ووجب عليه التعيين **الحق**
الثاني اذا وقع التعادل وجب النجس وقيل

وغيره
وغيره
وغيره

وجه كان اولى من ابطال احدنا الكلية

مشاريع في الزمان والفضاء

آیات و موازات

آيات وما في العلم والظن

الاجتهاد في اللغة عبارة عن استخراج الحق من كلام الله تعالى
والاجتهاد في اللغة عبارة عن استخراج الحق من كلام الله تعالى

الشرعي او العرفي اولى من اللغوي والحقيقة
اولى من المجاز والدال بوجوه اولى من الدال
بوجه واحد والمحلل اولى والمؤكد اولى وما

فيه تمديد اولى والناقل عن حكم الاصل
على المفرد وقيل بالعكس والمشتغل على الحكم
راجع عند الكرخي على المشتغل على الاباحة ومستويان

عند ابن عسكراي ناشع والمثبت للطلاق والعناق
على الثاني عند الكرخي لموافقة الاصل ومستويان
عند آخرين والثاني للحد راجع على الميث الذي

عمل به بعض العلماء راجع من الذي تركه اذا
كان بحيث لا يخفى عليه **الفصل الثاني عشر**

في

الاجتهاد في اللغة عبارة عن استخراج الحق من كلام الله تعالى
والاجتهاد في اللغة عبارة عن استخراج الحق من كلام الله تعالى

في الاجتهاد وتوابعه وفيه مباحث **الاول**
الاجتهاد وهو استقراء الواسع في النظر فيما
هو من المسائل الظنية الشرعية على وجه لا

زيادة ولا ينحصر في حق النبي ص وبه قال الجبائي
لعله تعالى وما ينطبق من الهوى ولان الاجتهاد
انما يفيد الظن وهو مما قد راعى على تلقيه من

الوحي ولانه كان يتوقف في كثير من الاحكام
حتى يرد الوحي فلو ساء له الاجتهاد لصار له
لانه اكثر ثوابا ولانه لو جاز له جاز غيره

وذلك يستدعي بالبحر بان الشرع الذي جاء
به محمد ص من الله تعالى ولان الاجتهاد قد خفي

في هذا الموضع وهو قريب لان الحق واحد لا يتعدد
فقد خفي في الاجماع الصحيح والخضوع بالآلة والحق والعقول اما لا يتصور



وقد يصيب فلا يجوز نعهده به م لا يرفع
الثقة بقوله وكذلك لا يجوز لاحد من الائمة
الاجتهاد عندنا لانهم معصومون وانما اخذوا
الاحكام بتعليم الرسول م او بالا لهما من الله
واما العلماء فيجوز لهم الاجتهاد باستنباط الاحكام
من العمومات في القرآن والسنة وترجيح الاجزاء
المتعارضة واما ما اخذ الحكم من القياس والاستحسان
فلا البحث **المتألف** في شرائط المجتهد وينظمها
ش واحد هو ان يكون المكلّف حيث يمكنه
الاستدلال بالادلة الشرعية على الاحكام وهذه
المكينة انما تحصل بان يكون عارفاً بمتنفي اللفظ

ومعناه وبكلمة الله وعصمة الرسول م
ليحصل له الوثوق بارادة ما تقتضيه ظاهر
اللفظ ان تجرد وغر ظاهره مع القرينة
وعالمًا بتجرد اللفظ وعدم تجرده ليا من
من التخصيص والنسخ وبشرائط التواتر و
الاتحاد وبجهاات الترجيح عند تعارض
الدلة وهذا انما يحصل بمعرفة الكتاب لا
بجميعه بل بما يتعلق بالاحكام منه ونجسامة
آية ومعرفة الاحاديث المتعلقة بالاحكام
لا بمعنى ان يكون حافظاً لتلك بل يكون عالماً
بمواقع الآيات حتى يطلب منها الآية المحتاج

[illegible]

معيناً وان عليه دليلاً ظاهراً لا قطعياً والخطي
بعد الاضتها وغيره ما ثم لان كل واحد من
المجتهدين اذا اعتقد رجحان امارته كان
رجحان احد هذين الاعتقادين خطأ
احد الامارتين اما ان يكون راجحاً اولاً وآيما
كان يلزم الخطأ فيكون منهياً عنه والقول
بغير طريق باطل بالاجماع فذلك الطريق ان
خلى عن المعارض تعيين العمل به اجماعاً وان
كان له معارض فان كان احدهما راجحاً
تعيين العمل بالراجح اجماعاً والا كان الحكم
اما التخيير واما الساقط وعلى التقديرين

والله جوع ال غيبر

في المسائل يقتضي اختلال نظام العالم واستعمال
 كل واحد منهم بالنظر في المسائل عن امور معاشه
 ولقوله هم فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة احب
 النصور على بعض الفرقه فلو كان الاجتهاد واجبا
 على الاعيان لا وجب على كل فرقة النصور **البحث**
السادس في شرايط الاستفتاء والاتفاق على

انه لا يجوز ان يستفتي الا من غلب على ظنه انه
 من اهل الاجتهاد والورع بان يراه منتقبا
 للفقوى بمشهد من الخلق وعلى انه لا يجوز ان يسئل
 من تظنه غير عالم ولا متدين ويجب عليه

الاجتهاد في معرفة الاعمى والاورع فان تساويا
 في العلم والورع فليس عليه الاجتهاد في المسائل
 التي لا يوجب عليها الاجتهاد في المسائل
 التي لا يوجب عليها الاجتهاد في المسائل
 التي لا يوجب عليها الاجتهاد في المسائل

الاجتهاد في المسائل التي لا يوجب عليها الاجتهاد في المسائل
 التي لا يوجب عليها الاجتهاد في المسائل
 التي لا يوجب عليها الاجتهاد في المسائل
 التي لا يوجب عليها الاجتهاد في المسائل

في المسائل يقتضي اختلال نظام العالم واستعمال
 كل واحد منهم بالنظر في المسائل عن امور معاشه
 ولقوله هم فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة احب
 النصور على بعض الفرقه فلو كان الاجتهاد واجبا
 على الاعيان لا وجب على كل فرقة النصور **البحث**
السادس في شرايط الاستفتاء والاتفاق على

انه لا يجوز ان يستفتي الا من غلب على ظنه انه
 من اهل الاجتهاد والورع بان يراه منتقبا
 للفقوى بمشهد من الخلق وعلى انه لا يجوز ان يسئل
 من تظنه غير عالم ولا متدين ويجب عليه

الاجتهاد في معرفة الاعمى والاورع فان تساويا
 في العلم والورع فليس عليه الاجتهاد في المسائل
 التي لا يوجب عليها الاجتهاد في المسائل
 التي لا يوجب عليها الاجتهاد في المسائل

في المسائل يقتضي اختلال نظام العالم واستعمال
 كل واحد منهم بالنظر في المسائل عن امور معاشه
 ولقوله هم فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة احب
 النصور على بعض الفرقه فلو كان الاجتهاد واجبا
 على الاعيان لا وجب على كل فرقة النصور **البحث**
السادس في شرايط الاستفتاء والاتفاق على

في المسائل يقتضي اختلال نظام العالم واستعمال
 كل واحد منهم بالنظر في المسائل عن امور معاشه
 ولقوله هم فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة احب
 النصور على بعض الفرقه فلو كان الاجتهاد واجبا
 على الاعيان لا وجب على كل فرقة النصور **البحث**
السادس في شرايط الاستفتاء والاتفاق على

ام لا وجب الحكم بالبقاء على ما كان اولاً ولولا
القول بالاستصحاب لكان ترجيحاً لاحد طرفي
الممكن من غير ترجيح اذا عرفت هذا فنقول اختلف

الناس في ان الباقي يدل عليه دليل ام لا فقال
قوم انه لا دليل عليه فان ارادوا به ان العلم
بذلك العلم الاصيل موجب ظن بقاءه في
المستقبل فهو حق وان ارادوا غيره فهو باطل
لان العلم والظن بالنفي لا بد له من دليل وليكن
هذا اخر ما ذكره في هذه المقدمة ونحوها
على بلوغ ما قصدناه وحصول ما اردناه
والصلوة على اشرف الانساء محمد المصطفى

العلم بالنفي لا بد له من دليل وليكن
هذا اخر ما ذكره في هذه المقدمة ونحوها
على بلوغ ما قصدناه وحصول ما اردناه
والصلوة على اشرف الانساء محمد المصطفى

وقعت له واقعة فلا حرج جواز الاستغناء
والمجتهد الذي لم يغلب على ظنه حكم فقال محمد
ابن الحسن يجوز للعالم تقليد الاعلى وقيل يجوز

فيما يخصه اذا كان بحيث لو اجتهد لفاته الوقت
وهو جليل لانه مأمور بالاجتهاد ولم يأت به
فكان مأثوماً وانما سوغنا له التقليد مع ضيق

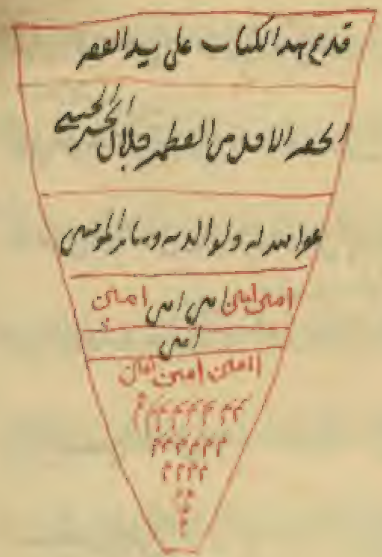
الوقت للمضرة **بحث الثاني** في الاستصحاب
الحق انه نتيجة لان الباقي حال بقاءه مستغن
عن المؤثر والالزام تحصيل حاصل فيكون الوجه

اول به والالزام متقولا لاجماع الفقهاء على انه متى
حصل حكم ثم وقع الشك في انه هل طرأ ما يزيل
الحكم

العلم بالنفي لا بد له من دليل وليكن
هذا اخر ما ذكره في هذه المقدمة ونحوها
على بلوغ ما قصدناه وحصول ما اردناه
والصلوة على اشرف الانساء محمد المصطفى

بالحسن

وعترته البررة الاثنية، انه حميد مجيد



نور لا يحتمل ان يمتد على خطا كما اذا وجد على شدة كذا كذا ان كان المراد بالمتكبر ما بين
عن المعرفه من خلاف مقتضى الالوه والا عطف عليه المتكبر من كون الالوه في اسم الجنب لا يستلزم
وعلى تقدير التسليم جعل قوله بما ورد في الموقوف ومنه من المتكبر لا على كسب صفة ووجه خبرهم
مقتضى الالوه على كل طرف واليه من كل متكبر لا مطلقا بل لا يلزم مطلقا بل على كسب الالوه على المعصوم
لان الذي يار كل معروف وبني عن كل متكبر لا يكون الا معصوما وهو مذهب ويكون الظاهر من قوله
ما ورد الا في صورة كذا الجنب كذا سم والظلمة يتبعه بانفسه ثلثة خروا والمعنى واما
بالمرحوف وانما هو عن المتكبر والالوه بل على فكر بعد حله على الجنب لا يكون لان الالوه اربعة
الاول ان يكون كل الاله امر من كل المعروف ثابته عن بعض المتكبر والثاني ان يكون كل امر من بعض
المعروف ثابته عن بعض المتكبر والثالث ان يكون بعض امر كل المعروف ثابته عن كل المتكبر
والاولان سلطانا على ضرورة ان بعض اشياء الاله تنصف تلك الصفات والثالث مطلق
ما ذهب اليه ان الالوه لا يستلزم ان الاله حرة مخرج المدح للاله وعلى هذا المقدس ابقى
لهم مدح ضرورة ان كل امر من الاله فان فيه من يامر بعض المعروف وبني عن كل المتكبر واما الرابع
فان صح حله ذلك البعض على الاله كما ذهب اليه اصحابنا فهو ذلك وان لم يصح ثبت بعد حله
الظلمة على الخبر فوجب ان يحل على الخبر

قوله في تصويب المجتهد في المجتهد فيه اما عقليات او سمعيات والعقليات التي
الحجج من المسلمين على انه المصيب فيها واحد وقال الحافظ والعنبر ان كل مجتهد تصيب
لانه مع كرم راجح واستقرار الشرح دل على ان الاغلب الماء والتخفيف حتى لا يوصل
الى ادنى تعب في نفسه او في ماله في طلب المار سقط عنه الضرر وجاز له التبع فهدى الى
الرجح لا يلحق برحمته ان تعاقب من افترى عمره في الفكر والعنف والطلب واجاب الجمهور
عنه بان خارج الاجماع لان خلافهم انما وقع بعد انعقاد الاجماع فكان مردودا واما
السمعيات فاما ان لا تكون في المسئلة نص او يكون فالاول اختلفوا فيه فقال الجاهلون
والفاسق ابو بكر وابو هذيل ان كل مجتهد فيها مصيب وان حكم الله نعم فيها ليس واحد بل
متعدد حسب تعدد اقوال المجتهدين تابع بما ادى اليه اجتهدا سم وقال قبح المصيب
فيها واحد وحكم الله فيها واحد من قال لا دليل عليه وانما هو في الذين طوبى على سبيل
الاتفاق ومنهم من قال عليه دليل ثم اختلفوا فيهم من قال انه قطعي لكن ما في المجتهد تقدير عدم
الظفر به وحكم بعض حكمه وهذا المذهب ان بكر الاصم ومن تابعه ومنهم من قال ان الدليل
قطعي لكن لما في المجتهد بل بعد رخصته وقال ابن فورك وابو اسحق الاسعدي ان ذلك
الدليل ظني فمن طوبى فهو مصيب ولا اجراء ومن لم يظفر به فهو مخطئ ولا اجراء ولا
الوجه (المراد) في المجتهد في المجتهد فيه (المراد) في المجتهد في المجتهد فيه (المراد) في المجتهد في المجتهد فيه

المراد في المجتهد في المجتهد فيه (المراد) في المجتهد في المجتهد فيه (المراد) في المجتهد في المجتهد فيه

المراد في المجتهد في المجتهد فيه (المراد) في المجتهد في المجتهد فيه (المراد) في المجتهد في المجتهد فيه

المراد في المجتهد في المجتهد فيه (المراد) في المجتهد في المجتهد فيه (المراد) في المجتهد في المجتهد فيه

تنبيه في ذكر قواعد الاشتداد للاختلاف في قبورها منها الفياس
مع نص الشارع على علة الحكم ويسمى قياس منصوص العلة وقد بينته
جماعة من اصحابنا كالعلامة وبعض المتأخرين واوجبوا العمل به مطلقا
في الفعل والترك بمعنى انه متى وجدت العلة التي نص الشارع عليها
في الفرع تعدى الحكم من الاصل اليه متمسكين بان الاحكام الشرعية تابعة
للمصالح الخفية والشرع كاشف عنها فاذا نص الشارع على العلة عرفنا
انها الباعثة والموجبة لذلك الحكم ولانه لو لا تعدس الحكم من المنصوص
عليه وعلى علة الى المسكوت عنه مع وجود تلك العلة فيه لو وجدت
العلة التامة مع انتفاء العلول وهو باطل ومنها شرع من قبلنا
فقال قوم اذا ثبت بطريق صحيح كقوله تعالى وكتبنا عليهم ان النفس بالنفس
وقوله ثم خذ صفك او قوله سيدا وصورا او امثال ذلك فهو حجة في شرعا
ما لم يثبت شرعا وقيل ليس بحجة والذي شفرع على ذلك مسائل شرعية واحكام
فرعية ومنها اذا اختلفت الامة على قولين فهل يجب الاخذ باحدهما حكما على
مقدور عدم الدلالة على كل واحد منهما فقال قوم يجب ذلك وقال اخرون يجب الاتكال
وقال ثالث الكل باطل واخياره المحقق في نهج الحق ارجح القائل بالاول بان اصل
الاخذ مساهل لاحتمال الاتكال في عدم الدلالة والاخذ بالاتكال اضياعا لكل احد
وهو غني لا يتضرر بالاتكال كفيف عن العبد الفقير المتضرر فيكون الترخيص في
حق اول واجب بان حقوقهم لا تنفك عن مصلحة ما يده الى العبد فيكون الترخيص
فيها ارفع ترخيصا في حق المتضرر فقد دل على كون ترك المصلحة وهو غير جائز
وقوله ثم سيدا لله بك اليس ولا يبريك العسر واجب بان الاتكال ليس كما ان الاخذ
يسر واربعم لا يلزم من ارادة اليسر خصا بها باليسر فلو قلنا ثم وما جعل عليكم الدين
من حرج ومنها العمل بالاحوط فقال قوم بوجوبه مطلقا واخرون مع اشتغال

الرد على ما عده محال ولو لم يكن في القلب في الالف فقل بغير مثلات غلات وقيل
 انما يظهر بالسبع فلاخذ بالسبع احوط وقال المحقق في شرح الحق الاصيل لا غير
 لازم بل هو طريقته بالحله ويظهر من العلامة في ربه التوقف اجتنابا
 لقوله مع ما يدعيك الى ما يدعيك وبان الثابت اشتغال الله بيقيننا فجب
 ان لا يحصل بها ثباتا لا ييقين ولا يقين الا مع الاصول القاعده الخامسة
 في تعارض الادلة والترجيح وتعادلهما والجمع بينهما ومن ثم اسم القواعد
 وانفع الاصول في المقاصد لانها مستعجبة الفوائد مشفوعة الماخذ لا سيما
 وجوه الترجيح فانها لا كما وتخص خصوصا في الاخبار النبوية اذ هو الترجيح
 على قوة الظن وضعفه واسبابها مستشه جدا ولهذا ترى قول العلامة في
 الفضل لا يخلوون وتعالى القون بل الواحد نفسه في ساعة واحدة ساقض نفسه
 وربما هو المفضل على بالاعرف عليه الجليل فان الفيض الرباني غير مقصور
 على قبيل دون قبيل وقد ذكر الاصوليون والمحدثون اكثر الوجوه ولذكر بعضها
 فنقول لا يخفى انه لا يمكن التعارض بين القطعيين شيئا ودلالة الامر لان يكون
 احدهما ناسخا للآخر وبجهد التاريخ فجب في اطرافهما حرجا والرجوع الى غيرهما
 ولا بين قطعي بالمعنى المذكور وظني لتعين العمل بالقطع وتاويل النظم او طراصة
 وانما يقع التعارض بين ظنيين شيئا ودلالة او احدهما سوارا فانا نقول في خبرين
 او اثنين او خبرا او عقلي او عقلي ونقل فاذا تعارضتا فلا حرج اما ان يكن
 العمل بهما من وجه او لافان لمكن وجب اذ العمل باحدهما خاصتهما بالماض
 وهو خلاف الاصل ومستلزم للترجيح بلا مرجح وان لم يكن وجب الترجيح باحد
 وجوه فان لم يكن فالجمع بالتاويل حمل اللفظ على مجازة او حمل الحكم على التقية
 في غير كلام الرسول ونحو ذلك ولو تعددت وجوه التاويل وجب الترجيح بشاهد

ونحوه

ونحوه وبالحكم هو كعاد الامارتين وهل ينحج حمل اللفظ على مجازة او حمل الحكم
 على التقية صلح ذلك من غير القرائن الخارجية كحديث وجوب الجهر
 مواضعه وحديث عدمه وجهان يلتفتان الى كثرة وقوع المجاز في اللغة
 لا سيما في الاخبار خصوصاً وقوع الامر معني الذب في اخبار الائمة عليهم السلام
 والى الاحاديث الدالة على العمل بما خالف العامة والله اعلم وان لم يكن التاويل حصل
 التعادل في نفس المجتهد والحكم في الترجيح وقيل التوقف وقيل يطرحان ويعمل
 بالبراهة الاصلية وقيل ان تعلق الحكم بنفس المجتهد فالحجة وان تعلق بحج الغير
 فالوقوف بهذا في التسامع وقت العمل ولو تضيق فقل بالتقليد وقيل بالتجسس
 وليس ببعيد واعلم ان الترجيح الواقع بين النقلين قد يكون من جهة السند وهو
 طرق المتن ولا حرج اما ان يكون باعتبار الراوي او الرواية او الحوى او الاول عنه
 وقد يكون من جهة المتن ولا حرج ان يكون باعتبار الدلول او الدلالة او الخارج عنها وما
 العقلان فكالمثل والمختلفان كما

قال رسول الله صلى الله عليه وآله من اخذ بالحق استبى بالبين وصنع الحق
 السور عن الادب الشريف ورواية من ان اجتمعوا في حال اذا كان
 الرضا خلايس ذكره سمعته لروايه عن ابي السبا على من ان عبد الله
 انه قال لا يسر الجنب درهما ولا دينار عليه اسم الله ولا يستقي عليه
 فاح فاح اسم الله لا يجازي وهو عليه ولا بد من الخوف وهو عليه
 قال ابو الحسن علي بن ابي طالب من اخذ بالحق استبى بالبين وصنع الحق
 ورواه عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال

باب الترجيح في خارج النسخ

والاكل والشرب في وقت التخلي عن النفس المعتمدة قاله في المعية
واستدل عليه المم في المنتهى وبه بارواه الصدوق قال دخل ابو جعفر الباقر
الخلا فوجد لفته ضربة في القدر واخذها وغسلها ودفعها الى عملة معه فقال تكون
معك لاكلها اذا خرجت فلما خرج عليه السلام قال للمملوك ابن اللقمة قال اكلتها يا
بن رسول الله فقال انها ما استقرت في جوف احد الا وجبت له الجنة فاذهب
فانت حر لوجه الله فاني اكره ان استخدم رجلا من اهل الجنة وذلك لان باخيه
اكل تلك اللقمة مع ما فيه من الثواب العظيم وتعليقه على الخراج يشعور جرحه
الاكل في تلك الحال لا سيما مع قوله تعالى واستبقوا الخيرات والحق به الشرب لاشتهائها
في المعنى وعندى فيه نظراء والسواك وقتها ايضا لما رواه الصدوق عن موسى
بن جعفر قال السواك على الخلا يورث الممخ وهو بالمفردة والى الجمع المفتوح
روس في تفسير قوله تعالى ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين من انها نزلت في اهل
قبا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله قد احسن الله عليكم الشاة فاذا تصنعون
قالوا تتبع الغايط بالاجي رخم نتبع الاجي ربا بالاء ويستحب الدعاء دخلا اربعد
الدخول الى محل الخبث وخرجه الى بعد الخراج عنه بارواه معونه من عمار قال سمعت
ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا دخلت المخرج فقل بسم الله اللهم اني اعوذ بك من الخبيث
الخبث الرجس النجس الشيطان الرجيم فاذا خرجت فقل بسم الله الحمد لله الذي عافاني
من الخبيث الخبث واما طعني الا اذا واذ انقضت فقل شهد ان لا اله الا الله اللهم
اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين والحمد لله رب العالمين
سحب نطفة الارس قال النخعي لما رواه علي بن اسباط اورجل عنه عن رواه عن ابي عبد الله
عليه السلام ان كان اذا دخل الكنيف يفتح راسه ويقول بسم الله وبالله وعلى علم
بانه لا يؤمن من وصوله الى ما غلبه مع الكشف وقيل باسمه بسم الله بسم الله بسم الله بسم الله
في عدة

وفي رضى الصلابة بضع المهلة وسكون اللام الى الشديدا لعل يد عليه كما يدل عليه
رواية عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله
اشد الناس توقيا من البول كان اذا اراد البول بعد الى مكان مرتفع من
الارض او الى مكان من الامكنة فيكون فيه التراب الكثير كراية ان ينضح عليه البول
وفي ثقب الكيمان الى محرابكس كسج وفتح الحاد والرا المملعين لورودهم الى
عنه كارداه الجور خرقا من الاذن وقيل لانهما ساكن الجن فتوديه كما في قصة
بن عبادة ولعمري الامن من خرف بعض الهوام فتد عليه النجاسة
وفي الماء جاريا وراكد الرواية مسمع عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال ابي الحسين
انه من ان يبول الرجل في الماء الجار الامن ضرورة وقال ان الماء اهل والتعليل
التعجب ورواها الحسين بن اسادة عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تنس
وانت قائم ولا تبذل في ما تنقع وهي ان مطلق النية ارادة الفعل الحاد او نفي
لوجوده في الواجب او نفيه في المندوب منتقيا الى الله مع فالارادة كمنه الجحش
نعم النية والعزم ونفرتان بالمقارنة للفعل وعدمها وما اشتمل على اوجه
المذكورة وما خلا منها وباقي القيود منسلة (الفصل)

خطبة شرح ارشاد من تصانيف عالم عامل فاضل كامل شيخ عبد النبي الخراساني
 ١٢٤ **بسم الله الرحمن الرحيم** استغفر الله العظيم وادع الى الكتاب والهدى الى صراط مستقيم
 الحق الواجب بالذات والبال للعلانية واصفاً الاسم اليه لامية اوبيانية و
 اقصاصاً للتيمن والاستعانة او فرقاً بين التيمن واليمين واختار على الذات
 لما مر ولا يباية عن صفات الكمال ثم نعت بما يتفرع عليهما من الافعال
 ايماء الى استحسانه من جميع هذه الجهات غاية التعظيم ونهاية الاجلال فالرحمن
 والرحيم صفتان بنيا من رحم لهما لغة لكون اسماء تعالى انما تؤخذ باعتبار
 الغايات والافعال والاول ابلغ لزيادة البناء وهي اما باعتبار الكمية والكيفية
 فعمل الاول قيل يا رحمن الدنيا ورحيم الآخرة وعلى الثاني قيل يا رحمن الدنيا و
 والآخرة ورحيم الدنيا وقيل ان معنى الرحمن المفيض كلال النعم وعظايمها
 او المفيض للجلود والكمال الصور على الكل في الدارين بحسب القابليات واليه
 الاشارة بقوله نعم وسعت كل شيء رحمة ورحيم هو المعطى وقابل للمعنى
 ولطائفها او المفيض للكمال المعنوي الموعود بخلص عباده في الآخرة واليه
 الاشارة بقوله نعم وكان بالموسمين رحيمًا فالاول اعلم ايضا لا واضحا لظلالها
 لغةً وشرعاً ورحمن السامع تغنت مردود والثاني بالعكس وقدم على الثاني للاهتمام
 او لتقدم رحمة الدنيا او للاختصاص بالاطلاق او للعموم الايصال والعام مقدم
 المحدود اردف البسملة بالحد وهو البناء باللسان سواء كان على الفضائل او
 الفواضل وربما قيدت بالاختيارية لافراج المخرج وفيه كلف لما مر ايفاً ولاداً
 بعض حقوق المحمد التي من جملتها التوفيق لهذا التصنيف العظيم اثنان وقد
 دل بلامى التوفيق والتخصيص على اختصاص الجنس به تعالى المستلزم للاختصاص بالحدود
 كلها وقيل هو الاستغراق بقرينة المقام ولعله اسلم من الاستعانة بالله مع ما عليها من
 الصالح وعلى التقديرين الحد كمال الله المستحق بحمد شياؤه مولا للنعم كلها وما عدا النعم
 تعالى منزلة العبد او راجعة اليه فالاستغراق حقيقة المتفرد بالتعالى ان الموصود بالقدح
 الذي بمعنى غناه في الوجود والكمالات او الزماني بمعنى عدم المسبوقية بالعدم

اذ لا يقدم سواه والصفات عين الذات عندنا والذوات التي ايضاً المنتزعة بذات
 وصفاته عن مشابهة الاوضاع والعوض هو الموجود في موضوع وعن مشابهة الاجسام
 لحدوثها واصل المنتزعة وان كان التباعد الآن المراد به هنا نفي المشابهة راساً وهو
 شائع المتفضل المحسن ابتداء من غير استحسان يسوي الانعام اي بالانعام السوي
 من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف مراعاة للفاضل مع تجريد ما عن الوصفية
 جمع كثرة لسانه ومعناه التامة الكاملة كما ان الانعام اعني ايصال النعمة جمع
 قلته لها وهي في الاصل الحالة التي يستلذ بها الانسان فاطلقت عرفاً على ما
 يستلذه من المنفعة الحية الواصلة من الغية على جهة الاصلان اليه وهي من
 الله وان كانت لا تخصي قال تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها الا انها اما
 دينية موهبية او كسبية والاولى امار وحاتية كنفخ الروح واعطاء
 العقل وما يتبعه من القوى الباطنية او جسمانية كخلق البدن وما يتبعه
 من القوى الظاهرة والهيئات العارضة والكسبية كتركيب النفس من الرذائل
 وتخليتها بالافعال والملكات واما اخرى وهن ظاهرة وهذا قالتم واسبغ
 عليكم نعمة ظاهرة وباطنة المتطول من الطول بمعنى العطارق الاستحسان او لمن
 ان المحسن بالفضل جمع فاضل وهي المراد الى الغية احساناً الى الموهوب والعطايا
 الجاه بالكره العظام وانما ترك المفعول فيها اختصاراً وتقييماً احمد
 بفتح الميم على ما فضلنا به من الاكرام اعاد الحمد تغنياً بآراء بكتلين وتخصيصاً
 لنفسه ونصاً في ارادة الانشاء وتخصيص الاكرام اقتباساً لقرنه ولقد ذكرنا
 بني ادم الى قوله وفضلناهم على كثير من خلقنا تفضيلاً وهو القوة والعقل والطق
 والعلم والحكمة واعتدال العامة والاكمل باليد ونسخه سائر الخيرات لهم وتسلطهم على غيرهم
 وانهم يوفون الله وان يحمد احسنهم وغير ذلك من النعم التي خصوصاً بها واشكره والشكر
 فعل ينبى عن تعظيم النعم من حيث انه منعم على الشاكر او غيره سواء كان لسانياً او
 جنانياً او اركانياً فهو اعلم من الحمد من وجه واخص من اخر وقوله عليه السلام الحمد راس
 الشكر ما شكر الله من لم يحمد ما لم يفي الحمد من الاختصاص اللساني اذ القول اذل

التقديم

من الاعتقاد والافعال على وجود النعمة لحفا والاول وتطرق الى
الثاني او لنفي الشكر الكامل على جميع الاقسام اي الاحوال ملائمة او كانت غير
ملائمة كالسرور والضراء والحزن والشدة اما على الاولى فظاهر واما على غير
فلان افعال تعالى معللة بالاعراض العائدة الى العبيد فيستحق الشكر على جميعها
مع استغفارها للعرض الرايد عليها لا تخفى ان الجملة وان كانت جزئية لفظا فهي
اشياء ومعنى اذ هي دعاء في اعم نفعها واكثر فائدة واقوى حمدا وشكرا ثم كما
انه الله تعالى علينا انما لا يتصور احصاؤها يستحق عليها الحمد والشكر كذلك لنبينا
صل الله عليه وآله بعد ايتنا الى سواد الصراط من لا يمكن استقصاؤها فمن ثم
قرن تجيله بالصلوة بحمد الله امتثالا لامره وقضاء لبعض حقه مودرا
من صفاته ما يدل على حيازته قصبات السبق في مضمار المآثر وتبرزة
بالمناقب على الاول والاولا خفا عليه العزة والال لمشاركته في
الصناعات والافعال فقال وصل الله على سيدنا في الفضل والكمال فهو وصف
له بحسبه محمد عطف بيان ابدل على منقول من اسم المفعول بالبالغة في الوصف
ومعناه الذي كثرت فضاله المحمودة النبي بالهمزة تركه تخفيفا او اصلا وهو
اوحى اليه بشرع وان لم يورث بليغة او الموحى اليه ان يدعو الى شريعة من قبله
بغير كتاب او حافظ شرع غيره المبعوث الى المرسل وهو بالنبوة الى البشر الموحى
اليه بشرع امر بتبليغه او المنزل اليه كتاب او النسخ لبعض شريعة من قبله
فاحضرة العلية جامعة للنبوة والرسالة الى الخاص وهو امله وغيره لقوله
وانذر عشيرتكم الاقربين او العلماء او من كان في زمانه والعام وهو ما قابل الخاص
باصد التفيرات وعلى عتبة اي نسله ورهطه الادنون وهم الاثنى عشر لفرز
ما دعا على عليه السلام في الاول ودخوله في الثاني وحديث النهي عن الفصل بالجار
لا اصل له في الاخبار الا ما جدد جمع الجدد بالبالغة في ما جدد من الحمد وهو الشرف
والكرام ومجد هو ما جدد اي شرف وكرام الكرام جمع كريم بمعنى العزيز او بمعنى
الشريف كما نقل عن بعض اهل اللغة وحي يكون الاول باعتبار ما يشتمل

والثاني باعتبار انفسهم جميعا بين شرف النب والحب اما كلمة فيها معنى الشرط
قائمة مقام المبتدأ والشرط فضمنت معناها فلزمها الصوق الاسم فالق الاول
للاول والثاني للثاني ابقاء بحسب الامكان واشتراك في الجملة بعد جيبه على الفتح
لكونها من الغايات المقطوعة عن الاضافة مع نيته اي بعد عما سبق من الحمد
والصلوة فان الله سبحانه كما اوجب على الولد طاعة ابويه اي ابيه وامه تعظيما
له عليها مراعاة لجانب التذكير لقوله نعم ووصينا الانسان بوالديه مع ثبوت
الاباع عليه وانما الخلاف في جزائه كذلك اوجب عليها اي على الابوين الشفقة
عليه اي على الولد بابلغ مراده اي بابلغ مراده في الطاعات الواجبة تحصيل
ماربه اي حاجاته من القربات جمع قرينة والمراد بها الواجبة ايضا والمراد ما يشمل الحمد
منها بحمل الوجوب على المبالغة والتعظيم وهو الصق بالمقام لتقويت الاول خلة
الكلام وبديل على وجوب الشفقة بالمعنى الثاني قوله عليه السلام رحم الله والدين
اعانا ولديهما على طاعته وبالمعنى الاول قوله نعم وانذر عشيرتكم الاقربين وغيره
ولما حرف او ظرف بمعنى حين او اذ كثر طلب الولد العزيز اي الاكرم محمد بديل او عطف
بيان اصل الله امر دارية ديناه واخرته ووقفه اي جعل الاسباب لمتوافقه
متوجه نحو المسببات او جمع لالشرايط ورفع الموانع للحجة واعانة عليه وامد
اي اسهل وطول له في العلم السعيد والعيش الرعيد اي الطيب الواسع لتصنيف
متعلق بطلب اي جعل الشيء اضافة حتمية بعضها عن بعض كتاب بجوى
الكلمة جمع نكتة وهي الاثر في الشيء كالنقطة في الجسم والوسج في المرأة ثم عدى
الى الكلام والامور المعقولة المشتملة على عرض ودقة لانها تنكت في القلب و
توثق فيه ويوجب مزيد العناية والفكر فيها لظهورها على نظرها ودقتها
البديعة بمعنى مفعولة بمبالغة للفعل على غير مثال ثم استعملت في الافعال

الحسنة وان سبق اليه مبالغة في الحسن في مسائل الشريعة اي المشروعة على وجه
 الايجاز وهو اداء المعنى المقصود باقل من غير من عبارة متعارف الاوساط
 والاخصاص بمعناه او ما يعبر ويجمع ما هو اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام و
 فبينه وبين الايجاز عموم مطلق وبين معنييه عموم من وجه وبخاصة الاجاز
 بالمعنيين ايضاً فما نسبنا وبيان كالاول خال عن التطويل والمراد به هنا اللطافة
 وهو اداء المعنى المقصود بأكثر من عبارة المتعارف او ما تقتضيه المقام مع خلوه عن
 مكنته وخال عن الاكثار بمعنى التطويل هنا ايضاً فاجبت جواب لما اي كان ما تقدم
 سبباً لاجابة مطلوبه اي اجبته بفعل مطلوبه عدل عنه تعظيماً له ومبالغة فيه
 وصنفت هذا الكتاب وهو العبارات المرتبها كاخذه في الذهن بعد اعتبار وجودها
 وكونها جزئيات محسوسة بالحواس تجوز اسوار كانت الخطبة الحاقية ام لا وحيث
 بالصيغة الماضوية تغافل لا يلفظ وحرصا على وقوعه وتحسلاً لخصوله الموسوم
 اي المسمى بارشاد الاذنان جمع ذهن وهو قوة للنفس معدة لالكتاب العلوم الى
 احكام جمع حكم وقدم تعريفه وهي الحسنة المشهورة الشريعة الايمان اي مذهب الامامية
 مستمد حال من صفة صنف اي صنف الكتاب في حال طلب الامداد من الله التوفيق
 وهداية الطريق الى معرفة المطلوب والهداية للدلالة بلطف ولهذا انما يستعمل في الخير
 وقوله نعم واهدوهم الى صراط الحجيح تنهك واستنزه اذ قيل الدلالة على ما يوصل الى
 المطلوب وقيل الدلالة الموصلة اليه والظاهر اطلاقها عليها بالاستزك ادباً حقيقة
 في الاول والمجاز في الثاني لاستعمالها فيهما وهي تتعدى بنفسها الى مفعولها الاول
 وهو هنا محذوف بقرينة المقام وكذا في الثاني وتتعدى اليه ايضاً الى اللام
 قيل انما الاصل والتعديده توسع والتمت منه اي طلبت له حقيقة وتوابعها
 او جازا والاول بلغة المجاز اريب اي المكافات على ذلك التصنيف بالترجى اي

عالمه

سوال الرحمة على عقيب الصلوات لان الدعا على اثرها مستجاب والاستغفار وهو
 سوال المغفرة لي في الخلوات فانها مظان اجابة الدعوات وكذا التمس منه
 اصلاح ما يحده في الكتاب او فيما هو اعلم من الخلل والنقصان من عطف الخي ص
 على العام مبالغة في الاهتمام ثم انه اعتذر عن وقوع الخلل بان وجوده امر ممكن
 اكثرى وقال فان التهور وهو عدم العلم بعد حصوله عما من شأنه ان يكون عالماً بعبارة
 اخرى زوال الصورة عن القوة المذكورة بحيث يتمكن من ملاخطتها من غير تحسُّن ادراك
 جد يكونها محفوظة في جزائها فالعدم جزء مفهومه فلا يكون طبيعة اذ هي امر وجوبي
 وانما هو كالطبيعة الثانية وهي ما كانت خارجة عن ذات الشيء وما هي كالمصنات
 والمهمات الوجودية اللاحقة لها سواء كانت بواسطة او بغيرها لازمة للذات او متعلقة
 لها وتقبلها الاولى وهي ماهية الشيء وذاته فالتهور شبه الطبيعة الثانية للانسان
 في الوجود له وكثرة الوقوع منه وكذا الاعتذار بقوله وشئلي ممن لم تصف بالعصمة
 من بني آدم او اراد نفسه على طريقة الكتابية التي هي ابلغ من التصريح كما يدل عليه تقديم
 المسند اليه على المسند لانه اذا نفى الخلو عن كان على صفته من غير قصد توجه النفي
 الى المماثل لزم نفيه عنه كما في شئلك لا يخلو لا يخلو من تقصير في اجتهاد لا ابتداء
 على الامارات الظنية والقواعد الغير المقتضية مع كثرتها وانتشارها وعسر حصولها
 في كل وقت واستحضارها في كل شأن ولا ريب ان ذلك منطه التقصير ولذا اختلفت
 الانظار وتنافت المذاهب والافكار وانقد الموقف ومعناه ما مر للسداد وهو
 الصواب من القول والعمل فليس المعصوم عن العمد والخطا من ذكور بني آدم كما تقتضيه
 اكبر الامن عصمة الله من انبيائه واوليائه من لبيان الجنس لا تفادنا على عصمتهم
 عليهم فضل الصلوات والكل التحيات واحداً كية بالاوعام واشتقاقها من الحيوة
 واستعمل ما هو اعلم منها في ما كانت مسائل الشريعة المذكورة التي هي الاطمان الشرعية
 اربعة اقسام عبادات وعقود وابقاعات وسياسات وتسمى احكام بمعنى اخص
 وذلك لان متعلق الحكم الشرعي اما ان شرط في صحته او ترتب الثواب على فعله البتة

والقوة اول الاول الاول والثاني اما ان يعتبر فيه اول الاول الثاني ان اكتفى
 بمرور الصيف من جانب واحد قوة وفعل الاول الثالث والثاني الرابع وربما
 يكون لبعض الافراد جهتان كالجهاد فن حيث الامتنال عبادة ومن حيث الاعتذار
 وكف الضرر سياسته وكذا الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد ثبت كتب الفقه
 على هذه الاقسام وربما اختلف في بعض الابواب فليس منها على سبيل الاستطراد والمشاركة
 باعتبار قدمت العبادات اذ الفرض من خلق العباد هو العبادة التي هي سبب للسعادة
 لكنها جلب نفع او دفع ضرر فمما تبعت بالعقود كون الفرض الاصح للتعبيد حفظه
 بالتغذية والتحرر من الحر والبرد باللباس والمسكن ونحوهما مما يحتاج فيه الى
 بني نوعه بالمعاوضة والمعارضات لا يقعها على العقود اذ ربما طرأ الفسك
 بعد ثبوت الملك كالطلاق بعد النكاح والعناق بعد الملك فان طرأ منهما من غير نقل
 واخرت الاصلح اما خروجها عما استوجب التقدم كالزواجر والجنابات اولها ومما
 لاكثر من نوع كالقضاء والشهادات اللازمة للعقود والايقاعات معا واللازم متاخر
 عن اللازم طبعاً ولان تمام النوع الانساني بالاستعداد المذكورة موجب للبر والاشد
 وما شابهها مما يورث الى صدور الجناية والتعدي من بعضها على بعض ويعوض
 له الموت وما شابهه فاخرت عنها قال المصنف ويندر في الترتيب

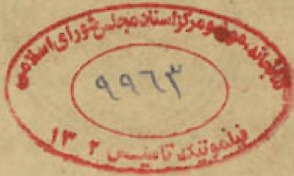
لما دلت المرأة ان زوجها طلقها وانقضت عدتها
 جاز العقد عليها ولا يجب مطالبتها باليسنة ولا شرط
 الطلاق لان الخط لا يعمل به واقامة اليسنة في كل مكان
 وانما هو شرط عظيم وقال في الاخر ولا ضرر ولا فساد
 في الزوج الاول وادعى عن الطلاق ان شرطها في كل
 ما يقع اليسنة بطلاق الزوج الاول اي لا يدخل الثاني
 في الاصل في اليسنة فواجب في الاول اي لا يدخل الثاني
 في الاصل في اليسنة فواجب في الاول اي لا يدخل الثاني
 في الاصل في اليسنة فواجب في الاول اي لا يدخل الثاني

بسم الله تعالى ذكره

ما رجع بولود مسعود بآدم من فديكم سلطان
 جنت ششم ربح الاول از سنة هزار
 دولت ششم ستم
 بوالقوة



6851



کتابخانه
شماره
لیکته
برگه
مستط
در قفسه
نوع و
نوع از
نوع